عدد 15 — 25 جمادى الآخر 1437 (4 أبريل 2016)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : الدورة الاستثنائية مارس 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

(الدورة الاستثنائية مارس 2016)

صفحة

•محضر الجلسة الرابعة والثلاثين ليوم السبت 2 من جمادى الآخر 1437 (12 مارس 2016) 1414

صفحة

جدول الأعمال: عقد دورة استثنائية من أجل الاستماع إلى تصريح يقدمه السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية، عملا بأحكام الفصل الثامن والستين من الدستور.

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين

التاريخ: السبت 2 جمادى الآخر 1437هـ (12 مارس 2016 م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب.

السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: عقد دورة استثنائية من أجل الاستماع إلى تصريح يقدمه السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية، عملا بأحكام الفصل الثامن والستين من الدستور.

السيد المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿﴾ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ۖ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴿﴾".

صدق الله مولانا العظيم.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون،

أيها الحضور الكريم،

بطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، تنعقد هذه الدورة الاستثنائية طبقا لمقتضيات الفصل السادس والستين من الدستور، ويتضمن جدول أعمالها نقطة فريدة: الاستماع إلى تصريح يقدمه السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية، عملا بأحكام الفصل الثامن والستين من الدستور.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم، فليتفضل.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

نلتقي اليوم، طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، في لحظة رمزية، تجمع الحكومة وممثلي مختلف فئات الشعب المغربي، لنعبر سوية عن الموقف المغربي من التطورات الأخيرة لقضيتنا الوطنية الأولى، إثر الزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة وما تخللها من تصريحات وتعبيرات مست بحقوق المغرب وبمشاعر المغاربة، بل ومست كذلك بصورة ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها، بفعل الانزياح الخطير عن اختصاصات المنظمة الأممية والتزاماتها وتقاليدها.

فكما لا يخفى، قام السيد الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة الممتدة من 04 إلى 06 مارس الجاري بزيارة جزئية للمنطقة، شملت كلا من موريتانيا والجزائر، وذلك تفعيلا لرغبة سبق أن أعلن عنها، بهدف إعادة إحياء مسلسل المفاوضات بين أطراف النزاع حول الصحراء، قصد التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من لدن هذه الأطراف.

وكانت الأمانة العامة للأمم المتحدة قد طلبت من المغرب تحديد تاريخ ملائم للزيارة، حيث بادر المغرب، انطلاقا من روح التعاون البناء مع المنظمة الأممية، إلى اقتراح شهر نوفمبر 2015 كموعد للزيارة، وهو ما قبلت به الأمانة العامة، لتعود بعد ذلك لاستبعاده بدعوى مستجدات مست أجندة الأمين العام.

وقد تفهم المغرب الأمر بحسن نية، واقترح موعدا ثانيا للزيارة في يناير 2016، وهو الاقتراح الذي لقي نفس المصير، حيث تم القبول به في البداية قبل التراجع عنه فيما بعد.

بعد ذلك، عادت الأمانة العامة لتقترح شهر مارس 2016 موعدا للزيارة، إلا أن التاريخ لم يناسب الأجندة الملكية بفعل تزامنه مع وجود صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في زيارة رسمية خارج المملكة.

وعوض البحث عن تاريخ مناسب للطرفين، تشبثت الأمانة العامة باقتراحها وقررت القيام بالزيارة إلى كل من موريتانيا والجزائر، على أن تتم زيارة المغرب في تاريخ لاحق سيتم التوافق بشأنه.

وبطبيعة الحال، لم يسع المغرب إلا رفض هذا التقسيم، لأنه من غير المعقول إرجاء زيارة المغرب إلى ما بعد شهر أبريل، تاريخ تقديم تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن، مع ما يعنيه ذلك من تكوين صورة مجزأة

ستنعكس–لا محالة–على مضامين التقرير، فضلا عن كون المغرب بلدا ذا سيادة لا يمكن لأي جهة كانت أن تملي عليه إرادتها.

ورغم ذلك فقد واكب المغرب الإعداد للزيارة من خلال اتصالات مكثفة مع محيط الأمين العام بنيويورك ومع مبعوثه الشخصي روس، الذي قام ب 6 زيارات للمنطقة منذ أبريل 2015 حتى فبراير الماضي.

وأثناء الزيارة الأخيرة للمبعوث الشخصي للأمين العام، أيام 23 و24 و25 فبراير الماضي، عقدنا معه عدة جلسات عمل، تمت فيها مناقشة كافة الجوانب. وقد عبر بالمناسبة عن رغبة السيد الأمين العام في تقديم تصريح أثناء الزيارة، الشيء الذي أثار استغرابنا، حيث أكدنا مجددا على ضرورة التزام السيد الأمين العام بالثوابت المتفق عليها وبالدور الحيادي للأمم المتحدة، أي المساعدة على إيجاد حل سياسي عادل ومقبول مع مراعاة المقترح المغربي كسقف، وذلك وفق قرارات مجلس الأمن.

إضافة إلى ذلك، وبعد أن اطلع المغرب على برنامج جولة السيد الأمين العام لهذين البلدين، الذي أدرج ضمنه زيارة بئر لحلو، البلدة التي تقع إلى شرق الجدار الأمني، قام المغرب بالاتصال بالأمانة العامة للاستفسار عن دواعي إدراج البلدة، والتي تعد الأولى من نوعها من مسؤول أممي من هذا الصنف. خاصة وأن بئر لحلو تعتبر منطقة عازلة (No man's land). وهي بلدة تقع شرق الجدار الأمني المغربي في المنطقة العازلة التي تم الاحتفاظ بها بين هذا الحزام الأمني والحدود مع الجزائر، بهدف تخفيف حدة التوتر بين البلدين وتجنب أي مخاطر للتصعيد كما كان الحال في عام 1976، ولم يكن أبدا لتكريس تقسيم الأراضي.

وقد حذر المغرب من أي استغلال لزيارة بئر لحلو من طرف الخصوم، وهو ما التزمت به الأمانة العامة مبرزة أن الهدف يقتصر على تفقد عناصر "المينورسو" المتواجدة هناك. إلا أنه أثناء الزيارة، لاحظ المغرب باستغراب أن السيد الأمين العام الأممي استسلم لابتزاز الأطراف الأخرى، من خلال فرض أمر واقع في خرق للالتزامات والضمانات المقدمة للمغرب، حيث سمح السيد الأمين العام الأممي، للأسف، بأن يتم استغلاله لإضفاء مصداقية على المزاعم المغلوطة للأطراف الأخرى.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أنه بعد تنفيذ وقف إطلاق النار في سبتمبر 1991، لم يتوان المغرب في كل مناسبة، من لفت انتباه مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة وبعثة "المينورسو"، على جميع المستويات، إلى انتهاكات وضعية هذه المنطقة كمنطقة عازلة وإلى خطورة الأعمال الاستفزازية للأطراف الأخرى، حيث ندد المغرب بتكرار هذه الانتهاكات، مطالبا الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها في المنطقة الشرقية من الحزام الأمني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أعلن السيد الأمين العام للأمم المتحدة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 6 مارس الجاري بالجزائر عن أربعة أهداف لجولته بالمنطقة:

1. إجراء تقييمه الخاص للوضع الميداني وإحاطة مجلس الأمن الدولي بذلك؛

2. الإطلاع على الحالة الإنسانية بمخيمات تندوف؛

3. زيارة "المينورسو"؛

4. تحليل الوضع الأمني على الأرض.

إلا أنه، وعكس كل الالتزامات المعلنة، فإن السيد الأمين العام للأمم المتحدة وخلال زيارته إلى بئر لحلو، تخلى عن الحياد والموضوعية، ليس فقط من خلال التصريحات، بل كذلك من خلال إشارات رمزية كتعبير صريح عن تساهل مدان مع كيان وهمي يفتقد لكل مقومات الدولة المتعارف عليها في القانون الدولي ومن طرف الأمم المتحدة نفسها.

لقد تجاوز الأمين العام الأهداف التي حددها لهذه الزيارة، وتمادى إلى درجة استعمال لفظة "الاحتلال" لوصف استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية، وهي سابقة في قاموس الأمم المتحدة في تناولها لملف الصحراء المغربية، إذ لا تستند لأي أساس سياسي أو قانوني، ويعتبر استحضارها في هذه الحالة مخالفا للقانون الدولي وللأعراف المعمول بها.

وإمعانا في الانحياز المفضوح، تغاضى الأمين العام عن إثارة قضية الخروقات المكثفة لحقوق الإنسان وحقوق "اللاجئين" التي ارتكبت في مخيمات تندوف بالجزائر، لاسيما قضية الاختطافات واسعة النطاق للنساء، والتي شملت أزيد من 150 امرأة وكانت حديث الصحافة العالمية، وخاصة الإسبانية منها، بحكم أن أغلب المختطفات ومجهولات المصير يحملن الجنسية الاسبانية، حيث تم احتجازهن في مخيمات تندوف أثناء زيارتهن لأسرهن.

وقد أشار المغرب على سبيل المثال، إلى حالة ثلاث نساء صحراويات محتجزات منذ أكثر من سنة، وتم عرض حالتهن على الأمم المتحدة، وخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان من طرف عائلاتهن، وكذا من طرف المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وأخرى لا حكومية.

فضلا عن هذا كله، أعلن الأمين العام عزمه تنظيم مؤتمر لمانحي المساعدات الإنسانية للمحتجزين في مخيمات تندوف، دون أن يتطرق لقضيتين بالغتي الأهمية:

• القضية الأولى تتمثل في ضرورة إجراء إحصاء لهاته الساكنة، والذي دعا إليه السيد الأمين العام بنفسه في العديد من تقاريره ويفرضه القانون الإنساني الدولي وتؤكده جميع قرارات مجلس الأمن منذ 2011.

وبهذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى وجود محاولات لإقناع المفوضية السامية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي لإحداث بطائق التموين

للمحتجزين بذريعة ضمان الشفافية في توزيع المساعدات، في حين أنه مجرد التفاف على ضرورة إحصاء المحتجزين.

وقد حذرنا المبعوث الشخصي من إمكانية انزلاق الأمم المتحدة وراء هذه المناورة الهادفة إلى إعطاء الانطباع أن الإحصاء قد تم، مع أن إجراء الإحصاء مطلب استعجالي ينبغي أن يتم وفق مقتضيات القانون الدولي الإنساني؛

• أما القضية الثانية، فتهم الاختلاس المؤكد والمنتظم، منذ أربعة عقود للمساعدات الإنسانية الموجهة لساكنة المخيمات، والذي أكدته تقارير المفوضية السامية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي ومكتب محاربة الغش بالاتحاد الأوروبي، ونددت به المجتمع الدولي والدول المانحة.

لكل هذا، فإن هذه التجاوزات هي أبعد ما تكون عن تحقيق الهدف الذي أعلنه السيد الأمين العام خلال هذه الزيارة، والمتمثل في إحياء المفاوضات قبل بضعة أشهر من انتهاء ولايته.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذا التطاول الخطير ليس الأول من نوعه، فقد سبقته خروقات في السنوات الأخيرة، وتحديدا منذ تعيين المبعوث الأممي الحالي، كما تجسد ذلك الوقائع التالية:

- ففي 2012 حاول التدخل مباشرة في مفاوضات صياغة قرارات مجلس الأمن، وهو ما اعتبر آنذاك سابقة اضطرت المغرب إلى سحب ثقته منه؛

- وفي 2013 أوعز بفكرة توسيع صلاحيات "المينورسو"؛

- وفي 2014 قام بصياغة تقرير مجحف أحدث أزمة جديدة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، تلاها الاتصال الهاتفي بين جلالة الملك والسيد الأمين العام، تم خلاله الاتفاق على الالتزام بالمعايير المحددة من طرف مجلس الأمن، أي تسهيل المفاوضات بين الأطراف للوصول إلى حل متفق عليه، خاصة وأن مجلس الأمن يعترف بالمجهودات الجادة وذات المصداقية للمغرب، متمثلة في مقترح الحكم الذاتي.

وها هي التطورات الأخيرة تبين أن السيد الأمين العام خرق الاتفاق مع جلالة الملك والالتزام بمضمون المكالمة الهاتفية، كما أضر بمبدأ الحياد الذي هو جوهر الأمم المتحدة، ومس كذلك بالقانون الدولي في هذا المجال، وهو ما ستكون له تبعات بالنسبة للموقف المغربي.

وإننا لنستغرب حقا، كيف أن هذه التطورات تأتي مباشرة بعد المبادرة الملكية السامية لإطلاق مسيرة خضراء جديدة لا تقل قوة عن الأولى، قوامها الجهوية الموسعة والمخطط التنموي الضخم الذي سيجعل الأقاليم الجنوبية حالة استثنائية في المنطقة، وحلقة وصل كبرى بين بلادنا وبين إفريقيا، وفي وقت يقوي فيه المغرب أكثر فأكثر سياسته الأفريقية.

إن هذا المشروع الاستراتيجي، الرامي إلى ترسيخ مكانة المغرب في المنطقة وفي أفريقيا وتقديم نموذج تنموي لمواطنيه في الجنوب، وسط محيط إقليمي خارجي يعاني من الهشاشة، أزعج إلى أبعد الحدود خصوم المغرب، وبالتالي لا يمكن أن ننتظر أقل من حملة شرسة ضد بلادنا التي تتعاظم أهميتها يوما بعد يوم.

وخلاصة القول، أنه بعد شهور قليلة من عودة الثقة بين المغرب والسيد الأمين العام للأمم المتحدة، يبدو أن الجانب الأممي لم يتراجع عن الخطوات التي شرع في تحضيرها منذ تعيين مبعوثه الشخصي في يناير 2009، والتي أثارت ردود فعل قوية من جانب المغرب، الذي طالب بضمانات بعدم الخروج عن الإطار الذي ترسمه قرارات مجلس الأمن الدولي لتحركات السيد الأمين العام ومبعوثه في ملف الصحراء.

إن مؤشرات الإصرار على الخضوع لضغوط الخصوم ومحاولة جر الملف إلى مناقشة حلول لا تحفظ الوحدة الترابية للمغرب، ستدفع بلادنا إلى اتخاذ ما تمليه عليه مصالحه الإستراتيجية، وفي مقدمتها الوحدة الوطنية والترابية، إذ لا شيء يعلو فوق قدسية الوطن. وإن الأربعين سنة الماضية لكفيلة بأن تعطي الدروس لمن هم في حاجة إليها.

وبهذا الخصوص، فإنه يجب أن نستحضر العبارات القوية التي تضمنها الخطاب الملكي الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، المؤكدة على عدم استعداد المغرب تقديم أي تنازلات جديدة بعد مقترح الحكم الذاتي، وكذا مضامين الرسالة الملكية الموجهة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمكالمة الهاتفية بين صاحب الجلالة والسيد بان كي مون التي تؤكد حرص المغرب على ضرورة تجنب المقاربات المنحازة، والخيارات المحفوفة بالمخاطر في التعاطي مع ملف الصحراء المغربية وعلى ضرورة الاحتفاظ بمعايير التفاوض كما تم تحديدها من طرف مجلس الأمن والحفاظ على الإطار والآليات الحالية لانخراط منظمة الأمم المتحدة في ملف الصحراء.

وقد أكد صاحب الجلالة أن «أي ابتعاد عن هذا النهج سيكون بمثابة إجهاز على المسلسل الجاري، ويتضمن مخاطر بالنسبة لمجمل انخراط الأمم المتحدة في هذا الملف».

إن الأجدر بالسيد الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقدر مخاطر الإرهاب وعدم الاستقرار التي تحف بالمنطقة، وأن يعترف كما الدول العظمى بالنموذج الديمقراطي والفريد الذي يشكله المغرب، والذي يشكل مثالا يحتدى به في المنطقة، بما يحققه من تزاوج بين تحقيق الأمن والاستقرار وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، عوض تشجيع الكيانات الوهمية ومنطق التجزيء الذي لا يمكن أن يؤدي إلا لمزيد من عدم الاستقرار.

وختاما، أعود للتأكيد بأن المغرب، مواطنين ومؤسسات وأحزاب سياسية ونقابات ومجتمع مدني وفعاليات حقوقية ومجتمعية، يقف وقفة جسد واحد حين يتعلق الأمر بالوحدة الوطنية. لقد ألفنا في

مسعانا النبيل لبناء الديمقراطية المغربية أن نحول هذا الفضاء إلى فضاء للنقاش، الحاد في بعض الأحيان، والتقييمات الصارمة كذلك، ولكننا في مثل الظرف الحالي، نتحول إلى يد واحدة، بإرادة واحدة وصوت واحد يصدح: المغرب أولا وأخيرا، بقيادة ملكنا، حفظه الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الجميع واقفا ينشدون النشيد الوطني:

منبت الأحرار مشرق الأنوار

منتدى السؤدد وحماه،

دمت منتداه وحماه

عشت في الأوطان للعلى عنوان

ملء كل جنان ذكرى كل لسان

بالروح بالجسد

هب فتاك

لبى نداك

في فمي وفي دمي

هواك ثار نور ونار

إخوتي هيا للعلى سعيا

نشهد الدنيا أن هنا نحيا

بشعـــار

الله

الوطن الملك

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أفتح باب المداخلات: الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي، رئيس فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السادة الوزراء،

السادة النواب والمستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريقي العدالة والتنمية بمجلسي النواب والمستشارين.

وبداية، نؤكد على دعمنا للموقف الحكومي الحاسم والصارم إزاء الانزلاق الخطير للتصريح الذي أدلى به السيد بان كي مون في ختام زيارته للجزائر، والتي وصف فيها أقاليمنا الجنوبية المحررة من الاستعمار الاسباني بـ"المحتلة"، كما لا يسعنا إلا أن نثمن ما جاء في نص البيان الصادر عن الحكومة يوم الثلاثاء 8 مارس 2016، للرد على هذه الاستفزازات المرفوضة شكلا ومضمونا من طرف السيد بان كي مون، والذي يفترض فيه أن يتصف بأعلى درجات الحياد والمسؤولية، وأن يلتزم كليا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة صاحبي الاختصاص الأصيل.

ونغتنم هذه المناسبة كذلك للتنويه بالمجهودات التي يقوم بها رجال ونساء الدبلوماسية المغربية في أكثر من 80 بعثة دبلوماسية عبر العالم، للدفاع عن قضيتنا المقدسة وحرمة وطننا ووحدته وسلامة أراضيه، خصوصا ونحن نعلم ونتابع حجم المعارك الشرسة التي تشنها دبلوماسية جارتنا الشرقية، التي تسخر إمكانيات الشعب الجزائري الشقيق لتغذية الكراهية وزرع الانفصال، وهي لا تعلم أن الريح التي تزرعها اليوم ستحصدها غدا.

ونود بالمناسبة أن نؤكد أن على الأمم المتحدة أن تعي الواقع على الأرض، وتبتعد عن الحلول المزعومة التي تطبخ في القاعات المكيفة كما وصفها الخطاب الملكي، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة إلى ما يلي:

على مستوى التدابير الاستعجالية، ندعو، أولا، السيد رئيس مجلس الأمن من أجل المسارعة إلى تصحيح المغالطة الواردة في تصريح الأمين العام، ودعوته إلى التقيد الحرفي بقرارات مجلس الأمن وأزيد من 80 تقريرا أمميا لم يتحدث أي منها عن الاحتلال المزعوم؛

ندعو، ثانيا، إلى المبادرة إلى الاتصال بالأعضاء الخمسة الدائمين وبقية الأعضاء العشرة غير الدائمين لاستباق أي انزلاق في التقرير الذي سيقدمه السيد بان كي مون شهر أبريل القادم.

على المستوى الاستراتيجي، ندعو، أولا، إلى بناء خطاب حازم مع الهيئة الأممية، وتذكيرها بأسس هذا الحوار الذي جاء للبحث عن حل سياسي متفاوض بشأنه وتقبله كل الأطراف، فكيف نسمح بالعودة إلى الخيارات السابقة التي أفشلها خصوم المغرب؟

ندعو، ثانيا، إلى إصدار كتاب أبيض يبين بوضوح المسار الذي قطعه الملف منذ مطالبة المغرب باسترجاع الصحراء وباقي الثغور إلى اليوم، مع إبراز الجهة التي عرقلت الاستفتاء مرتين سنة 1982 وسنة 1992؛

ندعو إلى الرفع من سقف الشروط التفاوضية حول الملف، مثل تنفيذ بروتوكول الأمم المتحدة سنة 1998، والقاضي بعودة المحتجزين من تندوف إلى أرض الوطن، والذي رفضه الطرف الآخر آنذاك،

وكتحصيل حاصل، إحصاء المحتجزين وفقا لاتفاقية جنيف التي تخيرهم بين البقاء في المخيمات والعودة إلى الوطن أو الانتقال إلى بلد ثالث، مما سيفقد الخصوم الأصل التجاري الذي يستغلونه لتغذية الصراع من خلاله؛

ندعو، رابعا، إلى وضع خطة دبلوماسية إفريقية بشراكة مع حلفائنا لإخراج هذا الكيان الوهمي من الاتحاد الإفريقي والتهديد بتجميد هياكله، علما أن ثلثي الدول الإفريقية لا تعترف بالكيان الوهمي، وهو ما لا يوجد في أي منظمة دولية لأن طرد هذا الكيان من المنتظم الدولي سيشكل ضربة قاسمة له؛

ندعو، خامسا، في إطار هذه الخطة الإفريقية وحتى لا تفوتنا الفرصة مرة أخرى، ندعو للتحرك بسرعة لتدارك ترشيح أحد حلفاء المغرب على رأس مفوضية الاتحاد الإفريقي، خاصة وأن العديد من المؤشرات تدل على اعتزام بعض خصومنا الترشح أو دعم مرشح قريب من أطروحتهم؛

ندعو، سادسا، إلى دراسة خيارات أكثر صرامة مع الجارة الشرقية بسبب أعمالها العدوانية التي تدخل في خانة أعمال حرب ضد المغرب، ومنها تمويل الكيان الوهمي والحملات الدبلوماسية ضد المغرب واحتضان قناة فضائية وإذاعية موجهة ضد المغرب وإيواء منظمة مسلحة فوق أراضيها وتدريب أفرادها على أعمال قتالية، وكلها في نظر القانون الدولي أعمال حربية عدوانية ضد بلد آخر هو المغرب؛

ندعو، سابعا، إلى تعزيز مشاركة المنتخبين المحليين في الدفاع عن قضيتنا الوطنية بوصفهم الممثلين الحقيقيين للساكنة؛

ندعو، ثامنا، إلى مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وتمكين أقاليمنا الجنوبية من صلاحيات واسعة في تدبير شؤونها، والتنزيل الأمثل للنموذج التنموي لهذه الأقاليم، والذي شكلت الزيارة الملكية الأخيرة دفعة قوية له في هذا المسار من خلال حجم المشاريع التنموية الكبرى التي تم إطلاقها وبرمجتها؛

ندعو، تاسعا، إلى ترسيخ وتعزيز مسار الخيار الديمقراطي ببلدنا، باعتباره الضمانة للمحافظة على التجند الشامل لجميع مكونات الشعب المغربي، لمجابهة كل المناورات التي يقوم بها خصوم وحدتنا الترابية، وتعتبر محطة انتخابات 04 شتنبر في هذا الإطار نموذجا في هذا المسار والتي انخرط فيها مواطنو أقاليمنا الجنوبية بنسبة مشاركة قاربت 80%، حملت أكثر من دلالة وإشارة لخصوم وحدتنا الترابية.

ولا يمكن كذلك أن تمر هذه النازلة الخطيرة وغير المسبوقة، دون أن نسائل دبلوماسيتنا المحترمة من موقع الغيرة على الوطن ومصالحه الحيوية، ومن موقع التقييم البناء الذي يهدف إلى تقويتها وتعزيزها بشأن كيفية تعاطيها مع قضيتنا الوطنية، وبما يعزز رؤيتها الإستراتيجية الشاملة للتعاطي معها.

كما لا نستثني أنفسنا داخل مؤسسة البرلمان الموقرة، حيث نعلم بأن لدينا لجان صداقة برلمانية مع عدد من البرلمانات الدولية، بالإضافة إلى عدد من الشعب البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، التي ننوه بدورها الفاعل في التعريف بالمغرب والدفاع عن قضاياه الوطنية. ونحن نطمح في فريقي العدالة والتنمية إلى أن تضطلع بأدوار أكثر فاعلية في استباق ما يحدث داخل عدد من المؤسسات الدولية، مما يقتضي العمل المتواصل على تأهيلها لأداء الأدوار المنوطة بها وتطوير الوظيفة الدبلوماسية على العموم.

ولدينا كذلك جمعيات حقوقية ذات مصداقية ينبغي الارتقاء بتفعيل أدوارها في إطار خطة متكاملة وبعيدة المدى، لفضح الانتهاكات الجسيمة واليومية لحقوق الإنسان في مخيمات العار بتندوف.

ولدينا كذلك مجتمع مدني من أنشط المجتمعات على الصعيد العربي والإفريقي، بوجود أزيد من 100.000 جمعية يلزم الاستعانة بها بالمستوى المطلوب في مواجهة خطط الخصوم في الملتقيات الدولية وغيرها.

وينبغي أن نعضد هذه الدبلوماسية الموازية بالوحدويين من أبناء الصحراء وممثليهم الحقيقيين من المنتخبين وبالقيادات السابقة من العائدين إلى أرض الوطن، باعتبارهم سلاحا فعالا في مواجهة دعاة الانفصال الخاضعين للنظام الجزائري.

ولدينا أيضا مراكز دراسات مستقلة ووحدات جامعية للبحث يمكن أن تستفيد منها الدبلوماسية الرسمية في إعداد الخطط الإستراتيجية للعمل الدبلوماسي على الأقل في شقه المتعلق بالدبلوماسية الموازية، بما فيها الحزبية والمدنية والأكاديمية والثقافية، تحت إشراف ومواكبة الخارجية المغربية، وبشراكة مع كل الفاعلين المعنيين لضمان تكامل الأدوار وفعاليتها.

وإجمالا، نؤكد أنه لا يمكننا أن نستمر في التعامل مع قضية نعتبرها قضية وجود، وليست مسألة حدود كما وصفها جلالة الملك في خطاب 6 نونبر 2014. لا يمكننا أن نستمر في التعامل معها بأساليب موسمية بعد وقوع الحوادث، والحاجة ملحة ومستعجلة إلى بلورة خطة استباقية واستشرافية على الصعيد الحقوقي والحزبي والبرلماني في كل المواقع التي أصبحت مهددة، فيما يتعلق بالموقف من ملف وحدتنا الترابية في أوروبا وأمريكا وإفريقيا وبقية العالم. ونؤكد أننا ننطلق في هذه المقترحات من رغبتنا في المساهمة في بلورة رؤية واضحة وشاملة، تساهم في دعم الدبلوماسية الرسمية للدفاع عن وحدة المغرب وسلامة أراضيه.

وفي هذا الإطار، لابد من العودة أيضا إلى الرسائل التي حملها الخطاب الملكي الأخير للمسيرة الخضراء من مدينة العيون في 6 نونبر 2015، وخاصة منها عدم التنازل عن السيادة الوطنية على كامل التراب المغربي بما فيه الأقاليم الصحراوية، وكذا دعوته إلى القطيعة مع أسلوب الريع في أقاليمنا الجنوبية وإشراك المنتخبين المحليين في

الدفاع عن قضيتنا الوطنية بوصفهم الممثلين الحقيقيين للساكنة.

وقد شكل إلقاء الخطاب من العيون في حد ذاته ردا على كل من يحاول التشكيك في سيادة المغرب على صحراءه، كما شكل الاستقبال الشعبي الذي خصصته ساكنة العيون ومنتخبوها رسالة أخرى مفادها أن الممثلين الحقيقيين لساكنة الصحراء قد قرروا مصيرهم وأعلنوا تشبثهم بوطنهم وأن قيادة الانفصاليين لا تمثل إلا نفسها ومن يتحكم فيها من حكام الجزائر.

وفي الختام، نجدد الإعلان في فريقي العدالة والتنمية عن تجندنا الكامل للدفاع عن وحدة الوطن وسلامة أراضيه وراء جلالة الملك، نصره الله، ونضع أنفسنا رهن إشارة بلادنا للقيام بما يقتضيه الواجب وانتظارات الدبلوماسية المغربية، وندعو بالمناسبة المواطنين إلى المشاركة المكثفة في المسيرة الوطنية يوم غد الأحد التي ستكون، بحول الله، أحسن رد على مثل هذه الاستفزازات وغيرها.

ومرة أخرى، نوجه التحية والتقدير لرجال ونساء الدبلوماسية المغربية على ما يقومون به من تضحيات، وكذلك للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة وكل الأجهزة التي تسهر على حماية الثغور، تحت قيادة قائدها الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد مولاي حمدي ولد الرشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب والمستشارين،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب ومجلس المستشارين في هذا اليوم اللي هو يوم نردو فيه ونعبرو فيه عن رأينا وردنا على الانزلاقات اللي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة في زيارته للبيرلحلو، جزء من المملكة لا يتجزأ من أراضيه،–والتصريحات-، طبعا أنا ماني نتكلم على زيارتو للجزائر، الجزائر هو حر يقد يزورها، ولكن زيارتو لمنطقة مغربية هي ما مقبول يدير فيها تصريحات، غير مقبولة بتاتا، احنا موقفنا من الانزلاق ديال الأمين العام أنا نقترح أننا ندخلو اللي باقي المناطق اللي زارها الأمين العام للأمم المتحدة "البيرلحلو" ندخلوه للأراضي ما نخليوه، هذا الأول خاصو يدخل.

طبعا هاذي أراضي مغربية محضة والأمين العام عارفها، والجزائر عارفينها، والبوليساريو عارفها، هاذي أراضي مغربية خاصنا ندخلوها، خاصنا جميع الأراضي العازلة اللي هي أراضي كانت فيها حدود إسبانية خاصها تدخل، هذا هو ردنا الحقيقي على الأمين العام، وخاصنا هو كأمين عام يحافظ على السلم والأمان في العالم بأسره، شنو طرا لبعثة "المينورسو" في الصحراء؟ ما طاري والو.

طبعا الأمين العام دار انزلاق كبير والتقرير اللي غيجيه يقد يدير به انزلاق ثاني، لهذا احنا ما عندنا حتى شي فايدة في البعثة ديال "المينورسو" اليوم تعود عندنا لا فائدة فيه، هذا موقفنا اللي نطالبو به عن الدولة الحكومة تتخذ قرار باش هاذ المناطق يسترجعوا، وبعثة "المينورسو" إلى كان الأمين العام الانزلاق اللي ارتكب والغلط اللي ارتكب، "المينورسو" لا عندنا أهمية في الأقاليم الجنوبية، ما عندها حتى شي أهمية في الأقاليم الجنوبية.

احنا هاذ المنطقة طبعا هاذي منطقة مغربية لا نقاش فيها قولا وفعلا، واحنا كمنتخبين، لا جهويين ولا وطنيين للأقاليم الجنوبية، قضية الصحراء هي قضية واضحة بالنسبة لنا، هاذي قضية لها سنين، 40 سنة دابا من الاستقلال، ولكن إيماننا واضح وراسخ عن هذه المنطقة، هي مغربية دائما وتبقى دائما مغربية... أبا وأما، مستعدين ندافعو عن منطقتنا نرفدو السلاح إلى كان خاصنا نرفدو السلاح نرفدوه نهزوه، كما هزينا السلاح سابقا في 75 أمام الاستعمار الإسباني، وعارفين الاستعمار الإسباني، من أجل آش؟ من أجل الوحدة الترابية للمملكة المغربية ومن أجل البيعة لجلالة الملك وجميع الملوك المغاربة.

طبعا التاريخ راه لا يمكن الواحد ينساه، التاريخ دائما ذاكرة عند الناس، هاذ المنطقة دافعنا عليها ما نعرفو كاع المغرب، طبعا هاذي منطقة مغربية، أنا اللي تراعو فيا ما قد زرت 75 ولا 76 ولا 60 من نهار خلقت ما قد زرت مدينة من مدن المغرب، ولكن أنا مغربي وجاهدنا من أجل الوحدة الترابية، واللي نبقاو نجاهدو، لهذا الأمم المتحدة راه ما تخوفنا تصريحات الأمين العام، ما تخوفنا، علاش؟ طبعا احنا في بلادنا وكاينين في بلادنا وندافعو عن بلادنا، والأمين العام ما في صالحو يدير الفوضى في العالم، ما صالح اليوم العالم كلو يدير الفوضى، راهم شافوا الفوضى اللي شجعوا جات في ليبيا شافوها، وشافوا الفوضى اللي شجعت في سوريا، وشافوا الفوضى اللي شجعت في العراق، وشافوا شافوا ما خلاوا شي بلاصة ما شافوا فيها، لهذا ما في صالح مجلس الأمن ولا في صالح الدول أنها تشجع الفوضى تكون. نضع عنو أي قراريمس بالسيادة ديال المملكة المغربية هو احنا نحسبوه فوضى، وما غادي نقبلوه بتاتا.

إلى عاد ابغى الأمين العام تكون الفوضى في المناطق الجنوبية، ويكون الحرب ولا يسكن شي في العالم بأسره احنا مستعدين نعدلوها من أجل وطننا، ومن أجل بلادنا الحقيقي، ما احنا مزورين، ولا مجال للمزورين، احنا خلقنا تمت ياها وعندنا ثوابتنا اللي خلقنا فيها.

الجمعية العامة الصحراوية اللي فيكم ما يعرفها وفيكم اللي يعرفها ما يعرف التاريخ، اللي نساوها الناس، هي اللي وقعت الاتفاق ديال مدريد، وكاينة، وهي اللي موقعة، ما فارض عليها حد أنها توقّع، كانوا ما هم مغاربة الناس ما توقع، وقعّت، اتفاق د مدريد.

اعلاش الأمين العام اليوم يجي ويقول أن الصحراء هي محتلة؟ طبعا البوليساريو هما اولادنا، مغاربة يعني الجنسية المغربية ما تنزل عنهم، إمارة أمير المؤمنين أي مغربي منين ما كان الجنسية ديالو تبقى جنسية، إلى بغى يعودو موريتان وإلى بغى يعود في الجزائر هو مغربي، وهاذو خوتنا وأولاد عمنا، خوتنا وأولاد عمنا، ولكن ما يمكن لهم الأقليات تسيطر على الأغلبية، هاذي ما كاينة في العالم بأسره.

هاذو أقلية وطبعا هاذو أقلية طايشين، كان فيهم الشباب الطايش وتراجع، وتراجع، وتراجع، وكاين الكثير متراجع، وغادي يتراجع، وغادي تشوفو كثير متراجع، هاذو طايشين، طبعا وغلطتهم الجزائر والحرب الحقيقي مع الجزائر، ولكن الجزائر رغم أنها دولة بترولية ودولة عندها الغاز ودولة عندها خيرات الله تبارك وتعالى اللي دار للدنيا كلها، ما قدت تصلح راسها، ولا قدت تعدل شي، مازالو عندها ديور الصفيح دابا اليوم في الجزائر، والماء ينقطع في الديور مازال، والإنارة العمومية تنقطع، الحمد لله احنا المغرب، الحمد لله، ما عندنا البترول، مشينا، الحمد لله، بقينا ومنكم شاف على الجزائر اللي يتراجع راهي ما غادي تراجع، راه غالط إلى شاك على الجزائر ليتراجع، بقات الجزائر كتكره المغرب كره عميق ولا هي لا يتراجع بأي وسيلة ؟ حتى إلى فات مشكلة الصحراء الجزائر ما يتراجع، حيث هي دائما كارها المغرب، لهذا احنا باش نهلكو الجزائر راكم شفتو ذاك النهار اجتماع دار بومدين على الطاقة الريحية والطاقة، الحسد، هذا الحسد الغيرة هذا الحسد، اللي دار جلالة الملك.

طبعا، احنا باش نهلكو الجزائر ونهلكو خصومنا الحقيقيين هو الوحدة ديالنا، خاصنا لا معارضة ولا أغلبية ولا أحزاب ولا مجتمع مدني يخصنا الوحدة ديالنا حول اتجاه الصحراء، موضوع الصحراء ثوابت من ثوابت المملكة المغربية، ثوابت من ثوابت العرش العلوي المجيد، ما يمكنا نتراجعو عنها بتاتا، نضع عنو البيعة، البيعة لله تبارك وتعالى لله وحده، واحنا بيعتنا لجلالة الملك وحده ما تنباع ما تنشرى، لهذا الصحراء من ثوابت العرش، لهذا احنا كاملين ملتفين حول العرش وحول جلالة الملك محمد السادس، الله ينصرو، على العمل بأولادنا وببناتنا وبرزقنا وبسياستنا على نكافحو على الوحدة الترابية للملكة المغربية، الأقاليم الجنوبية اللي احنا كافحنا من أجلها، ونبقاو نكافحو من أجلها، وكل نهار نكافحو من أجلها، هذا راني قلتو ل"روس"، قلت لو لا تغلط، راه ولو تمشي الجزائر ولا تمشي البوليساريو ولا تعود ضد المغرب، راه احنا مغاربة ونبقاو مغاربة، ولن تفرض علينا حتى شي ري، ما تقد تفرض عليا ري، طبعا احنا أصحاب المنطقة ما تقد تفرض علينا ري. ودريك السقف اللي أكثر كيما قال جلالة الملك اللي قدم هو الحكم الذاتي، وهذا حقيقي ما كاينش شي سقف يقد يقدم أكثر من الحكم الذاتي.

ابغينا لا الحكم الذاتي، ينزل الحكم ولا تنزل الجهوية المتقدمة ولا الجهوية المتأخرة ينزلش اللي بغى يسمي سموه أنتما كيف ما بغيتو، سموها الجهوية المتقدمة ولا المتأخرة ولا الحكم الذاتي، ولكن لابد يعدل شي، باش الصحراويين راه نقولها لكم هون اليوم، وعارف شنو نقول أمام جميع الشعب المغربي اليوم اللي هو كاين هنا، حكومة وغرفتي البرلمان، هذا هو الشعب المغربي 34 مليون اللي هي قاعدة اليوم، نقول قدامك عدلوا العمل، الاستثمار، ما تخوفوا الناس، العالم المغاربة اسمو عنا راه كاين كاع شي حاجة راه يديرها الأمين العام ويخافوا، لا ما يخاف حدا أ سيدي، الصحراء تبقى مغربية كونوا على يقين على أنها تبقى مغربية، وغتبقى مغربية إلى منتهى النفخة، ولكم باش... أعداءنا، وقايمين راه هم قايمين، نقولها لكم بكل صدق وبكل أمان من العمل القايمين به في الأقاليم الجنوبية، يخص النموذج الاقتصادي 77 مليار من الدرهم، كافية لا نصها ولا ربعها على هو حق، راه ما تلى حد يقد ياخذها، ما يقد واحد ثلاثة، الله تيجعل البركة، ما تعطونا كاع 77 مليار درهم، أعطونا ربعها، أعطونا نصفها، ولكن خاصها تمشي لبلادها الحقيقي، تمشي لبلادها الحقيقي، احنا يوميا آلاف الآلاف من البوليساريو يتصلوا، يدوروا يجوا، الآلاف منهم راه ماشي مائة، الآلاف من البوليساريو يدورا يجوا، يتصلوا من باريس، يتصلوا من اسبانيا، يتصلوا من المخيمات، يتصلوا من موريتان، يتصلوا كل شي، ولكن منين يجي خاصك تضمن لو عيشتو، تضمن مقر منين يسكن، تضمن لو باش يعيش، واحد يجيب عائلتو، ويجيب وليداتو، ويجيب بحالتو يلقى ما عندو باش يعيش ما يمكن، ما يمكن، ما يمكن، ما يمكن، لابد من ضمانة ديال العيشة الكريمة، لابد من ضمانة ديال العيشة الكريمة، ونوقفو هاذ المشكل بصفة نهائية. راني أنا نقولو لكم ونتحمل فيه مسؤوليتي، إلى قلتو لكم راه نقولو ونتحمل فيه مسؤوليتي. لابد، لابد من العمل في اتجاه الأقاليم باش نوفو الأمور.

أصدقاء المغرب أنا التقيت معهم، أصدقاء المغرب، فرنسيين، أمريكان، كل الصديقة، وبرلمانيين كيقول لك احنا مع المغرب، وباغيين المغرب، وخا يقولوا المغرب ما طبقوا. طبقوا الجهوية، جلالة الملك أعلن عن الجهوية، أعلن عن النموذج الاقتصادي طبقوه، إلى عاد السيد رئيس الحكومة ما عندو 77 مليار يديرها إلا ربع صافي، لا راه الدنيا كاملة تكون بخير وعلى خير، هذا هو اللازم يكون، وباش نقول لكم تبقاوا على اطمئنان، راه الصحراء بخير وعلى خير، والصحراء راه يمكن هذا "message" ماشي للأمين العام ديال الأمم المتحدة، أنو راه ما يقد يفرض علينا أي حل ما احنا باغيينو، وحلنا هو أشنو؟ هي

الأقاليم الجنوبية اللي تبقى إلى منتهى المخيمات مغربية، وليبقى سكانها مغاربة، ويبقاوا رافعين الراس مغاربة، حقيقيين ماشي مغاربة مشريين، لا، مغاربة حقيقيين. يمكن نتخالفو، يمكن كل شي ولكن تمغربيتنا لا فيها نقاش، وما فيها مساومة، ولا فيها تلاعب، والبيعة ديال جلالة الملك ما فيها تلاعب، طبعا يمكن ما معنى أن إلى مشاوا وحدين يتشابروا بالحجر والله يشابروا لمن، احنا راه الدنيا كاملة ماشي مغاربة والله ما هي مخلصة، لا بالعكس نتصداو لهم بالمعقول اليوم، نتصداو لهم ونعرفو كيفاش نتصداو لهم نعرفو كيفاش نقبضوهم، ونشدوهم احنا، ولكن خاصنا نحضرو جميع الميادين اللي تعني الصحراء، وخلونا أ سيدي نقولو احنا مثل عندنا "اللي جبر شواي ما ينحرقو يديه"، إيوا أ سيدي احنا شواية، علاش نحرقوا يديكم؟ أييه "اللي جبر الشواي ما ينحرقو يديه"، خلونا أ سيدي معنا، تضامنوا معنا، وخليوا نمشيو وتشوفوا كيفاش الأمور.

معنى الكلمة، إلى عادت الأمور تعدل بدون حضورنا وبدون استشارتنا، حيث راه معنا في الميدان لا يعدل احنا ما عدنا نهضرو...

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، من فضلكم، السيدات والسادة النواب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

بداية، أود التنويه بمبادرة جميع الفرق في مجلسي البرلمان والمجموعات أن أنوه بمبادرتهم إلى الدعوة لعقد هذه الدورة الاستثنائية لمناقشة مستجدات قضيتنا الوطنية، كما أنوه بالاستجابة الفورية والتجاوب السريع والفوري لرئيسي مجلسي البرلمان، فهذه المبادرة بالإضافة إلى كونها لها بعد تأكيد، والأمر لا يحتاج إلى تأكيد، على وحدة كل مكونات الشعب المغربي والتفاف جميع المغاربة حول قضية وحدتهم الترابية وقضيتهم الوطنية الأولى.

بالإضافة إلى هذا فالجلسة اليوم لها بعد ثاني بنفس الأهمية، وهو بلوغ تجربتنا الديمقراطية درجة من النضج اليوم حتى يتم أو تتم مناقشة والحوار ما بين ممثلي الأمة، حوار حول كل القضايا التي تهم المغاربة، وفي مقدمة هذه القضايا القضية الوطنية، فاليوم وليس كالأمس تحت قبة البرلمان ممثلي الأمة يتناقشون ويتحاورون حول قضيتهم لتأكيد الوحدة، ولكن كذلك للبحث الجماعي عن السبل، عن الوسائل، عن الطرق الأنجع والفعالة أكثر لصيانة وحماية وحدتنا الترابية، وكذلك لحسم المعركة حول هاذ الموضوع والانتصار لقضيتنا.

السيدات والسادة،

فالمؤكد اليوم من خلال ليس فقط ردود الفعل في داخل بلدنا من مختلف القوى وممثلي المغاربة، من الجهات الرسمية وغير الرسمية، على أن انقلاب الأمين العام للأمم المتحدة على الشرعية الدولية وعلى الميثاق ديال الأمم المتحدة فإلى اليوم نسجل على أن ردود الأفعال كذلك على المستوى الدولي من طرف الأصدقاء بالخصوص، قد أعلنوا عدم اتفاقهم كل بأسلوبه مع انزلاقات الأمين العام للأمم المتحدة، فالأمر لا يتعلق فقط بالمساس بمشاعر المغاربة، لا يتعلق الأمر فقط بمحاباة خصوم الوحدة الترابية للمغرب، ولكن يتعلق الأمر بالمساس بالقانون الدولي، يتعلق الأمر بالمساس بميثاق الأمم المتحدة، وهاذ الأمر لا يترتب عنه فقط المساس بمصداقية الأمانة العامة، بل يتعلق الأمر كذلك بكون أن مصداقية الأمم المتحدة اليوم، مصداقية الأمم المتحدة قد تمس بمثل هذه الانزلاقات الخطيرة، والتالي فحكومتنا مدعوة للمطالبة بمساءلة الأمين العام على خرقه السافر لميثاق الأمم المتحدة وللأعراف المتعامل بها بين الدول، لأن سلوك الأمين العام قد يجر إلى مجموعة من الممارسات قد تسيء للتوازن في العلاقات الدولية، وبالتالي حين ندافع–وخاصنا نبينو هاذ الأمر–حين ندافع عن قضيتنا، حين نستنكر انزلاقات الأمين العام، فنفعل ذلك، أولا، للدفاع عن قضيتنا، ولكن كذلك للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، للدفاع عن القانون الدولي، فالحكومة مدعوة للمطالبة بمساءلة الأمين العام في إطار الأمم المتحدة.

ثانيا، أيتها السيدات، أيها السادة، في مثل هذه اللحظات لابد من التوجه إلى الذات، نحن نواجه خصوم في جبهة متراصة متماسكة قوية خلف جلالة الملك، ولكن لابد من الانتباه إلى الذات، والانتباه أساسا إلى دبلوماسيتنا، ففي مثل هذه اللحظات تدفعنا إلى تقييم دبلوماسيتنا تقييم موضوعي، تقييم نزيه ما فيهش مزايدة، ما فيهش تحامل، ما فيهش أغلبية، ما فيهش معارضة، ما فيهاش أحزاب، ما فيهاش نقابات، ما فيهاش مجتمع مدني، فيها كل مكونات الدبلوماسية الوطنية الرسمية والموازية كذلك، إذن فلابد من القيام بهاته الوقفة لأن دبلوماسيتنا وهاذي لا ينبغي أن تشكل لنا عقدة نقص، دبلوماسيتنا تعاني من أعطاب، تعاني من أعطاب وينبغي أن نتحمل المسؤولية جماعة للوقوف على هاذ الأعطاب وتصحيحها كذلك بالعمل الجماعي.

وفي هذا الباب، ندعو الحكومة إلى المبادرة لخلق آليات للتنسيق

بين الدبلوماسية الرسمية الحكومية والدبلوماسية البرلمانية، نحن في البرلمان–وغنكونو واضحين–تنقصنا الكثير من الإمكانيات حتى نقوم بعملنا الدبلوماسي على أكمل وجه، وهاذ النقص في الإمكانيات كاينة عند الحكومة، فالتنسيق بين البرلمان والحكومة تشوبه واحد شوية ديال النقص، إن لم أقل الكثير، إذن فالكرة عند الحكومة أن تبادر إلى هاذ الأمر، بل نحن في مجلسي البرلمان، وبهذه المناسبة أدعو السيدين الرئيسين المحترمين إلى التنسيق المحكم بين مجلسي البرلمان وإلى إحداث آليات للرصد المتواصل وللبحث عن المعلومة وإن كان أن المعلومة مصدرها ستكون هي الحكومة، حتى نتمكن من الاستباق، من الاستشراف، ومن تبني دبلوماسية هجومية بدل دبلوماسية دفاعية تقوم على ردود الأفعال.

بهذه المناسبة كذلك، أود التأكيد على العرض الذي تقدم به حزب الأصالة والمعاصرة قبل سنتين، ومضمونه الدعوة إلى تأسيس هيئة عليا وطنية للدفاع عن القضية الوطنية، والهيئة تتكون من جميع الأحزاب الوطنية ومن المركزيات النقابية ومن هيئات المجتمع المدني ومن شخصيات وطنية وازنة، قد يكون لها دور إيجابي في الدفاع عن القضية الوطنية في المحافل الدولية، نجدد من هاذ المنبر الدعوة إلى جميع المعنيين، لأن المبادرة ليست هي ملك لحزب، هي ملك لكل الفرقاء، لكل الفاعلين، ولكل الوطنيين.

وختاما، أتوجه إلى كافة المواطنات والمواطنين للحضور الحاشد في مسيرة يوم غد، نريدها مسيرة مليونية، تصدح بصوت واحد، أن المغاربة عازمون–كما كانوا دائما–على أن يقدموا التضحيات مهما يكون الثمن، عازمون على التضحيات من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات الوزيرات والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني أخواتي البرلمانيين،

أتشرف بأن أتدخل في هذه المناسبة الاستثنائية باسم فريقي التجمع الوطني للأحرار.

جلستنا اليوم بقدر ما هي جلسة للإدانة والاستنكار والاحتجاج، بقدر ما هي جلسة للرد الواضح والحقيقي والقوي على تصريحات الأمين العام الأممي حول قضية الصحراء المغربية.

هاته التصريحات والانزلاقات اللفظية غير المسبوقة وغير الموضوعية، والتي مست مشاعرنا ومشاعر المغاربة جميعا، التي أكدت بالملموس تخلي الأمين العام للأمم المتحدة عن حياده وموضوعيته بوصفه الصحراء المغربية أرضا محتلة، مما مس في العمق مبدأ الحياد المطلوب من الأمم المتحدة، مما نتج عنه إهانة الشعب المغربي الذي يعتبر قضية الصحراء قضية وطنية أولى ومصيرية.

إننا في فريقي التجمع الوطني للأحرار نؤكد على أن قضية الصحراء ومغربيتها هي قضية شعب وأمة، وأن مقترح الحكم الذاتي الذي حظي بترحيب أعضاء مجلس الأمن الدولي، من خلال اعتباره مبادرة جدية وواقعية، يمكن أن يشكل حلا سلميا للنزاع المفتعل، وذلك بعدما تولدت القناعة التامة لدى جميع الفاعلين وفي مقدمتهم الأمناء العامين للأمم المتحدة، والممثلين الشخصيين للأمين العام وأعضاء مجلس الأمن الدولي باستحالة تنظيم مخطط الاستفتاء الذي أضحى متجاوزا.

السيد الرئيس،

هنا لابد من استحضار والإشادة بالزيارة الملكية الأخيرة للأقاليم الجنوبية التي قام بها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وما صحبها من إطلاق أوراش تنموية كبرى وتخصيص ملايير وملايير الدراهم من أجل الاستثمار في العنصر البشري، وبالتالي انطلاق نهضة تنموية اقتصادية واجتماعية ستعود بالنفع الكبير على المنطقة، وهذا ما خلق واقعا جديدا وتأكيدا على أن الأقاليم الجنوبية الصحراوية جزء لا يتجزأ من المملكة الشريفة الذي أربك خصومنا وأعداءنا وأعداء وحدتنا الترابية وعلى رأسهم الجزائر، والتي يجب أن نعي جيدا أنها هي الخصم الحقيقي لوحدتنا الترابية، والتاريخ الأسود في إشعال الفتن وعداوتها معروفة، وأيضا تاريخها الأسود في مجال حقوق الإنسان لا يجعلها في موقع لإعطاء الدروس والعبر لنا، خصوصا وأننا وبفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نعيش استقرارا وطمأنينة عكس جارتنا الجزائر، التي أصبحت تعرف تدهورا كبيرا في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحتقانا داخليا خلق رجات مجتمعية داخل المجتمع الجزائري المغبون من طرف قيادته، الشيء الذي جعل قيادة الجزائر في عمل متواصل وحقود ضد المغرب من أجل تصريف مشاكلهم الداخلية، وشغل المجتمع الجزائري عن مشاكله وأزماته الداخلية.

السيد الرئيس،

لقد عرفت قضيتنا الوطنية تجاذبات كبرى ومحطات كبيرة أظهرت بالملموس الإجماع الوطني والمساندة الدولية لمغربية صحرائنا. وهنا في فريقي التجمع الوطني للأحرار المكون للحكومة نؤكد بأننا لن نقبل من أي كان أن ينزلق في اتهامات فارغة لعملية دبلوماسيتنا. ونؤكد على أن

عملية دبلوماسيتنا التي لا نقبل فيها أيا كان وأي شيء، والتي سندعمها بجهودنا كاملة وبمجلسي البرلمان، وأن يتفوه بأن الدبلوماسية المغربية هي في تراجع، هذا لن نقبل بأن الدبلوماسية في تراجع. بل بالعكس، دبلوماسيتنا تخطو خطوات ناجحة وللأمام، شكرا، لأن الجواب الذي قد يواجه به هو ما حققته دبلوماسيتنا الاستباقية والهجومية من نتائج ملموسة كارتفاع عدد الدول التي سحبت اعترافاتها بالكيان المزعوم خلال الأربع سنين الأخيرة، وهي سبع دول بمعدل دولتين لكل سنة، وهذا معدل غير مسبوق تستحق فيه دبلوماسيتنا كل التنويه، والذي نعتز به عاليا.

هنا لا يفوتنا الفرصة لتقديم التحية لأطر وزارة الخارجية ودبلوماسيها على تفانيهم في العمل، وكذلك الإشادة بالدور الكبير الذي ما فتئت تقوم به الدبلوماسية البرلمانية في الآونة الأخيرة والذي توج بالعديد من الاتفاقيات وأرسى أسس التعاون والشراكة الإيجابية لبلادنا، وهاته التحية والإشادة ناتجة أيضا من كون دبلوماسيتنا باختلاف أنواعها، همها هو الدفاع عن الوطن وكرامة المغاربة والصحراويين، ومواقفها الصارمة والواضحة ما هي إلا تعبير واضح عن هذه الغيرة الوطنية، وهنا أيضا أثمن عاليا ونساند بكل موضوعية القرار الأخير للحكومة المغربية تجاه الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس المحترم،

في الوقت الذي يدلي المسؤول الأممي بتصريحات خرقاء كان الأجدر به أن يقوم بفضح موضوع بيع المساعدات والتلاعب بها، وإيجاد حلول لفك الروابط التي تجمع الكيان المزعوم وعصابات المخدرات والسلاح، التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يدخل المنطقة في متاهات وخيمة تنذر بوضع أمني خطير، كما كان الأجدر به أيضا أن يقوم بالاستجابة للأصوات الدولية المطالبة بإحصاء اللاجئين بمخيمات تندوف.

إن شرعية الصحراء المغربية مع شرعية منتخبيها المنبثقين من طرف المجتمع والساكنة الصحراوية، وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة، نصره الله، في خطاب افتتاح البرلمان لهذه السنة، حيث يعتبر الممثلون الحقيقيون للصحراويين الذين يدخلون بجنوب المغرب، إذ يمثلون الغالبية العظمى من أهل الصحراء، وكما أريد أن أطرح نقطة من هذا المنبر أن أوجه رسالة إلى ساكنة تندوف وقيادة جبهة البوليساريو، بأن إذا كانوا يريدون أن يصلوا لحل موضوعي وحل جاد في هذه القضية أن يدخلوا إلى الأراضي المغربية، جنوب المغرب، ونتعايش ما بيننا وننتخب فيما بيننا، ولمن كانت له الأغلبية فهو الأجدر ولماذا يخبئون وجوههم وأفكارهم وراء الجدار الأمني داخل الجزائر؟ يدخلوا عندنا، يجيوا عندنا، بغينا نقولوها لكم بالصحراوية ولكن ما عرفتش واش غادي تفهموها ولا ما غادي تفهموها، شكرا.

احنا ابغينا احنا في جبهة البوليساريو إخواننا وعائلاتنا اللي تما اللي مغرر بهم، وفيهم غالبية كيفما قال السي حمدي بأنهم مغرر بهم، باغين يجيوا يدخلوا عندنا للتراب، يجيوا، احنا كيشوفونا احنا عايشين في حرية وفي أمان، وأنا كشاب صحراوي منتخب بصفة ديمقراطية هاني وصلت هنا للمنبر وكنشارك مع إخواني البرلمانيين في آرائهم، شكرا.

هذا تأكيد على أننا كنعيشو في الدولة المغربية اللي كتعطينا كرامتنا وهي الوحيدة اللي قدت تعطينا كرامتنا، ما تعطيها لنا حتى شي دولة أخرى وما اعطاها لنا حتى شي حد آخر، لأن بالفعل، لأن بالفعل، السيد رئيس الحكومة، هاذي بلادنا وأنا كنتمي لواحد العائلة اللي الجد ديالي قاوم وتحبس في إسبانيا لمدة أربع سنوات وتحكم عليه بالإعدام ماشي غير هو وحدو، مجموعة ومجوعة معهم الصحراويين من جميع العائلات ومن جميع القبائل، هذا دليل على أننا احنا صحراويين مغاربة، ماشي صحراويين تخلقنا في 75، 75 هي البارح ما تخلق فيها حتى شي حاجة ما تخلقت فيها حتى شي دولة، احنا قدام وكقبائل صحراوية متعايشين ومتعايشين في بلادنا بأمن وسلام.

إذن يدخلوا يتفضلوا عندنا يجيونا للعيون والسمارة ويرجعوا لمدنهم ويرجعوا لأقاليمهم، ويشاركوا معنا في المخطط ديالنا، ها هو مخطط تنموي كبير وجاد وفعال اللي فيه ملايير اللي جات للمنطقة الجنوبية، يجيوا يشاركوا معنا فيه ويجيوا يستثمروا في بلادهم ويعيشوا، والى كان عندهم رأي آخر يجيوا يشاركونا فيه ونجيو نتاخذوه كاملين.

شكرا.

وعاش الملك من هذا المنبر، وعاشت الصحراء مغربية.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:</u>

مرحبا، موجودة، موجودة السي بوانو، الدراعية في القلب وفي الدم، وعاش الملك، الله، الوطن، الملك.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين بغرفتيه،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

رب ضارة نافعة، يمكن هاذ بان كي مون واش غلط ولا بغا يدير فينا الخير ولا ما عرف آش وقع ليه، هاذ الوقفة اللي وقف ابن كيران هنا وشفت لشكر تيصفق وبان لي "PAM" كيصفق ووقف كل شي هذا هو

المغرب، ها مزوار حدا ابن كيران جالسين تيضحكوا، تجمعنا كاملين، بالعكس دار فينا خير، لأنه وقف هذا الشعب المغربي الحقيقي، هاذي إرادة الشعب عبر حكومته وعبر ممثليه في الأمة، أنه لن يستطيع أحد أن يمس شبرا من أرض الوطن، نحن كلنا فداء الوطن ومن وراء جلالة الملك، إذن هذه هي حقيقة الشعب المغربي وما أراد له أن يكون.

بطبيعة الحال كنا كننتظرو من الجزائر بطبيعة الحال ملي شاف الملك وأعداء الوحدة الترابية شافوا الملك كيدشن في المشاريع، وشافو كل مكونات الشعب المغربي انتقلت إلى العيون وعرض ما عرض من مشاريع مهيكلة وكبرى أمام أنظار العالم، وقف وزراء الحكومة يسردون أرقاما لم تكن الجزائر تتخيلها أنها ستكون في الصحراء، وقف ممثلو الشعب والذين انتخبوا ديمقراطيا، كما أكد جلالة الملك من فوق هذه المنصة، أنهم هم الممثلين الحقيقيين للصحراويين، وكل هذه السياسات التي تنهجها بلادنا ماذا كنتم تنتظرون؟ لابد من هذا الرد من الجزائر، ولكن الأدهى هو أن يأتي على بوقهم في لسان أمين عام الأمم المتحدة، هذا عار، عار على مسؤول أممي أن يكون بوقا لعدو دولة ذات سيادة كاملة على أرضها.

بطبيعة الحال وكما سبق كل الإخوة الحاضرين لن يقطع المغرب أشواطا إلا بالديمقراطية التي بدأها في إطار قناعته وفي إطار كل مبادئه وكل معاهداته الدولية، إذن كل هذه الخطوات أزعجت الخصوم وأربكتهم ولم تترك لهم إلا أن يلجؤوا لمثل هذه التصرفات، لمثل هذه كل الأعمال التي يقومون بها، ولكن، مع كامل الأسف، ما كناش كنتصورو حتى في المخيلة ديالنا أنها غادي تجي من مسؤول أممي مفروض عليه الحياد.

في البداية، دعونا نعبرلكم عن ابتهاجنا وتفاعلنا الإيجابي مع انعقاد هذه الدورة الاستثنائية، والتي كنا قد دعونا إليها من خلال مكتبنا السياسي في حزبنا تماشيا مع ما ينص عليه دستور مملكتنا، كما نسجل ارتياحنا وتنويهنا بموقف جميع الأحزاب السياسية التي استجابت لانعقاد هذه الدورة وكل–بطبيعة الحال–الهيئات الممثلة في البرلمان.

إننا، أيها الحضور الكريم، لا يسعنا إلا أن نعبر بروح صادقة ولا نرجسية فيها عن ارتياحنا لتبني الحكومة إلى موقفنا الداعي إلى ضرورة مراجعة علاقتنا مع الأمم المتحدة، والذي عبرنا عنه البارحة في اجتماع لجنة الخارجية.

نجتمع اليوم في ظرفية خاصة، شعارها الهجمات المتكررة على مغربنا في وحدته الترابية، حيث عرفت قضيتنا الوطنية تطورات سياسية وإعلامية متسارعة في الشهور الأخيرة، جراء الهجومات المتعددة والمتكررة التي يشنها خصوم وحدتنا الترابية ومن يدور في فلكهم من اتصاليين ومرتزقة.

اليوم، أيها السيدات والسادة، نجد أنفسنا هذه المرة أمام منعطف جديد وخطير، طرفه الأساسي السيد الأمين العام للأمم المتحدة. لقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة وبشكل غريب قبل أن يصف المغرب بالبلد المحتل من خلال الندوة الصحفية التي أجراها بالجزائر، والتي عبر فيها بشكل جلي عن امتنانه للجارة الجزائرية على دورها الريادي في وصوله إلى منصب الأمين العام، وهو ما دفعه إلى رد الجميل للجارة من خلال الانحياز التام للأطروحة الجزائرية والانفصالية.

ونحن نتابع الزيارة الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى المنطقة، نسجل بكثير من القلق والاستياء الانحراف الخطير الذي انزلق إليه هذا المسؤول الأممي من خلال عدد من المغالطات اللفظية والتصرفات المتحيزة التي شكلت استفزازا صارخا للشعب المغربي وقواه الحية وطعنة غادرة في حق الدولة المغربية، التي ما فتئت تتعاون بحسن نية مع المنتظم الدولي والأمم المتحدة لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

إن التصرفات والمسلكيات المدانة للأمين العام لم تتوقف عند حدود الانزياح اللفظي عن قاموس الأمم المتحدة بخصوص النزاع، وإنما وصلت فداحتها إلى حد انحنائه أمام راية كيان وهمي غير معترف به من لدن المنتظم الدولي، مدليا بتصريحات ذات طابع دعائي ضد المغرب، في الوقت الذي كان عليه أن يحترم الحياد فيها، مما يشكل سابقة خطيرة في تاريخ هذه المنظمة، لا تليق بالمكانة الرفيعة والمهام السامية التي من المفترض أن يمثلها أمين عام للأمم المتحدة، وقد فهمنا منذ استعار هذه الحملة أن أسباب هذا الهجوم السافر على المغرب كما عبرنا عنه سابقا بخصوص المبعوث الشخصي للأمين العام أصبح يأتي حتى من المؤتمنين على ضمان السلام والأمن الدوليين.

إنها حرب جديدة، أيها السادة والسيدات، بآليات جديدة، هدفها التشويش على المبادرة الجادة للمغرب المتمثلة في الحكم الذاتي، والتي لقيت دعما دوليا غير مسبوق، لكن، ومع كامل الأسف، الأمين العام الأممي جاء للمنطقة وسعى إلى تسويق أفكار بالية، تحصر تقرير المصير في الاستفتاء فقط، متجاهلا أن الحكم الذاتي يعد دوليا من أرقى أشكال تقرير المصير.

إننا نشعر بخيبة كبيرة من هذه الحملة المأجورة التي لا تستهدف مواطني المملكة فقط، بقدر ما أنها تستهدف بقاء أبناء الأقاليم الجنوبية المحتجزين في تندوف في حالة من البؤس والتعبئة، بدل السماح لهم بالعودة إلى مدنهم وقراهم والعيش بسلام وأمان في أقاليم تتمتع بحكم ذاتي موسع في ظل دستور عصري، لا يختلف اثنان على أنه يوفر كل الضمانات المطلوبة للمواطن، بل تستهدف بخلفياتها الخبيثة استقرار المنطقة عبر المزيد من تقسيم المقسم والتجزيء المجزئ.

السيد الرئيس،

إننا لا نختلف حول النزعة الانحيازية للأمين العام، ولا حول كون تصريحاته الأخيرة تشكل تراجعا عن التقدم المحقق في تعاطي الأمم المتحدة مع النزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية، ولا حول كونه لا يعطي

الاعتبار اللازم لما تحقق على أرض المغرب من إصلاحات دستورية وسياسية وحقوقية واقتصادية واجتماعية، كانت الأقاليم الجنوبية في طليعة المستفيدين منها، ولكننا نريد أن نتقاسم معكم مجموعة من التساؤلات والتخوفات.

إننا نتساءل معكم، أيها السيدات والسادة، لماذا لم يطرح الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته للمخيمات، وبعد أن عاين ما عاينناه من بؤس عام في وجوه الأطفال والأمهات والشيوخ؟ لماذا لم يطرح عليهم الخيار بين اثنين لا ثالث لهما، إما العودة لبلدهم المغرب بتعدد هوياته وديمقراطيته ومنظومة الحقوق الإنسان، الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون من حق في التعبير والتظاهر وباقي الحقوق، وبين البقاء رهن نموذج بئيس من علامته الحزب الواحد والمرشح الواحد والرئيس الواحد، حيث لا حق في الاختلاف ولا حق في التعبير؟

وبهذا الخصوص، أنا بغيت غير هاذ الإخوان والإعلام الدولي يبين لنا شي نهار عبد العزيز كيدور في المخيمات، كيفما كيبين الإعلام ديالنا الملك ديالنا الشاب كيدور في كل أزقة وشوارع الأقاليم ديالو، يبين لنا نشوفو واش غادي يقدر ولا لا على الحقيقة؟ يوريونا الواقع نشوفوه، هذا هو الحقيقة، ماشي لأنه هاذ الشي كيثبت أن أبناء المغرب محتجزين ما قادرينش ما خلاوهومش، يديروا لهم الحريات، يديروا الإعلام على هاذ الشي، احنا راه كل شي موجود في الصحراء، اللي بغى يدخل واللي بغى يخرج واللي بغى شي حاجة يديرها.

وإننا إذ نطرح هذا التساؤل، فإننا نجد مبررا له فيما اقترحه المغرب من حل لهذا النزاع المفتعل الذي عمر طويلا من خلال مبادرة الحكم الذاتي التي تستجيب للخصوصيات المحلية، وتجعل من المواطن الصحراوي طرفا أساسيا في تسيير شؤونه ويشكل بصدق أرقى أشكال تقرير المصير.

ونتساءل معكم وبشكل واضح: لماذا لم يلتزم فعلا بان كي مون بقرارات الأمم المتحدة نفسها، والتي وقع نفسه عليها والداعية إلى إحصاء سكان مخيمات تندوف؟

ألا تستحق قرارات الأمم المتحدة المتابعة والتحري حتى تحقيقها؟

كما نتساءل معكم في السر عن تفادي الأمين العام للأمم المتحدة الحديث عما أثير من طرف المنظمات الدولية حول التلاعب والمتاجرة في المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة لسكان المخيمات؟

وبذلك يكون قد أدى خدمة للصحراويين بدل الانسياق وراء التباكي والتآسي على الوضعية الحالية للمخيمات، ونتساءل معكم كذلك عن سر تغاضي الأمين العام عن الحالة الديمقراطية في المخيمات، في الوقت الذي تعرف فيه هذه المخيمات حركات احتجاجية وتعالي أصوات معارضة للخط السياسي للبوليساريو، وهذا التغاضي هو انحياز تام للقرار الجزائري المتحكم في الأجهزة السياسية للكيان الوهمي، وفي المقابل كان المغرب دائما يوفر للمبعوث الشخصي للأمين العام خلال زيارته للأقاليم الجنوبية حرية اللقاء مع من أراد، فلماذا رفض الأمين العام استقبال الأصوات المعارضة خلال زيارته للمخيمات؟

نتساءل معكم دائما، وهذه المرة عن مكامن السر في اختيار بان كي مون لهذا التوقيت بالضبط ليدلي بهذه التصريحات المشبوهة؟ أليس في الأمر أغراض شخصية لما بعد انتهاءه من مهامه كأمين عام؟

إننا أمام هذا الوضع نؤكد ما يلي:

موقف الأمين العام يتطلب تقوية الموقف الداخلي وتعميق الممارسات الديمقراطية كذلك. إننا في قضية الصحراء مدعوون بشرعية القضية، ولكن أيضا بالإصلاحات التي ننفذها على أرض وبتحصين مكتسبات أبناء شعبنا بالجنوب، كما في الشمال وفي الشرق وفي الغرب.

نذكر أيضا بهذه المناسبة بأن قضية الوحدة الترابية هي قضيتنا جميعا، أغلبية ومعارضة، وهي ليست موضوع مزايدات أو اختلافات، هذه الرسالة يجب أن يعلمها الجميع، الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي والأطراف العاملة من أجل استدامة النزاع، وفي مقدمتها الجزائر، والذين نتوجه إليهم للمرة الألف بأن المستقبل المشترك يتطلب تجديد الوعي والمواقف السياسية.

وفي هذا الصدد، نعرب عن شكرنا لموقف بعض الدول الصديقة التي عبرت عن دعمها للموقف المغربي بشأن الحكم الذاتي عقب الزيارة المستفزة للأمين العام للأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نؤكد أن بلادنا أحرزت تقدما ملموسا في مقاربتها الحقوقية، ولا مجال للمزايدة علينا من أية جهة أو منظمة، لكننا نتألم لما نشهده من انتهاك صارخ لحقوق وكرامة الإنسانية لإخواننا المحتجزين في مخيمات الذل والعار، داعيين المنتظم الدولي إلى مساندة المغرب في إنهاء منحة أولئك المواطنين.

ومن جانب آخر، يجب كذلك التنبيه منهجيا في إطار التعبئة الشاملة لزوم النقد البناء عندما يتعلق الأمر بمسألة وحدتنا الترابية وعلى ضرورة التسلح بالموضوعية والجرأة النضالية التي تتوخى الاعتراف بالهفوات والأخطاء من أجل تجاوزها في أفق يستشرف المستقبل، فإن التحولات الراهنة تفرض على الدبلوماسية، بجميع مستوياتها، أن تعمل على أن تجعل المواطن المغربي أولوية لها إلى جانب القضية الوطنية.

السيد الرئيس،

إن الواجب المقدس يدعونا اليوم في هذا الظرف بالذات إلى تعبئة كل الجهود لنصرة قضيتنا المصيرية...

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

.. دقيقة، السيد الرئيس.. وتحصين مناعة جبهتنا الداخلية بكل مسؤولية ووطنية لإجهاض كل أشكال التآمر والخيانة وحماية مصالحنا الحيوية العليا وسيادة وحدتنا الترابية.

ونؤكد في هذا الصدد، أننا، في الاتحاد الاشتراكي، أدينا ثمن موقف وطني جريء في 1981 عندما اعتقلت قيادتنا بعدما أصدرت بيانا سياسيا تاريخيا رفضت فيه الاستفتاء على أي جزء من التراب الوطني، لذلك وجب رص الصفوف وأن يكون الجميع عند حسن ظن مسؤوليته الوطنية وراء جلالة الملك، وشكرا لكم إن أطلت.

أنا بغيت نقول كبيلا، قبيلة، الاخوان اللي كيدعيوا باش يجيوا المواطنين، أنا كنطلب جميع وسائل الإعلام، سواء كانت محلية أو خارجية يشوفوا المحطات ويشوفوا المدن، يشوفوا شحال ديال البشر ما كاين لا شيوخ لا قياد، كل شي جاي..

السيد الرئيس:

شكرا.

الفريق الحركي.

النائب السيد مولود أجف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون البرلمانيون المحترمون،

يشرفني في البداية باسم الفريق الحركي بمجلسي البرلمان معا أن أنوه بهذه المبادرة المتميزة التي أقدم عليها البرلمان بمجلسيه بالدعوة إلى هذا الاجتماع المشترك الهام.

التنويه موصول أيضا إلى السيد رئيس الحكومة على تفاعله الإيجابي مع هذه المبادرة التي تدخل في صيغ تفعيل أحكام الدستور، وتُترجم الإرادة في التعاون والتنسيق بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، خاصة في قضية وطنية من حجم الوحدة الترابية لمملكتنا العزيزة، التي تحظى بإجماع كافة المغاربة معتزين بما حققته بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتحصين واستكمال هذه الوحدة لا نقاش حولها ولا مساومة فيها.

حضرات السيدات والسادة،

ارتباطا بالسياق، بسياق هذا الاجتماع والمرتبط بالتطورات الأخيرة في ملف وحدتنا الترابية، على إثر التصريحات المستفزة للأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة زيارته لمخيمات الذل والعار، حيث خرج على حياده المفروض وتجاوز صلاحياته، فإننا في الفريقين الحركي كامتداد لتاريخ حزب الحركة الشعبية كأحد الأحزاب الوطنية التي ضحت من أجل هذا الوطن الغالي، لا يسعنا إلا أن نسجل استنكارنا الشديد لهذه التصريحات التي لا تتناسب والدور المنوط بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبالهيئة الأممية الساهرة على مر العقود على التزام الموضوعية والوساطة في إطار احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية.

إن وصف السيد بان كي مون للمملكة المغربية بالدولة المحتلة وخرجته الاستعراضية في ظل زيارته للكيان الوهمي، يشكل ضربة لجهود الأمم المتحدة والمملكة المغربية التي قدمت دائما ولا تزال الدليل القاطع على سعيها لإيجاد حل سلمي وسياسي لهذا النزاع المفتعل ضد وحدة المغرب، بل إن الخطوة الأخيرة لبان كي مون وهو يستعد لمغادرة منصبه هي تكريس للصراع وتجاهل متعمد للمقترح المغربي الهادف إلى إقامة الحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية تحت السيادة المغربية وفي إطار وحدة الوطن والتراب.

إن الأمين العام بتصريحاته الفاقدة لكل اللياقة الدبلوماسية أساءت للمغرب وللمغاربة المحتجزين بتندوف، حيث اختار التجول في المخيمات وفي ضيافة قادة البوليساريو ومن يحركهم من حكام الجزائر، دون أن يلتفت إلى معاناة المحتجزين ولا المطالبة بتنفيذ القرارات الأممية بإحصائهم، بل حتى استنكار تحويل المساعدات المقدمة لهم إلى أغنياء هذه الحرب الوهمية وطاقم المتاجرة بآلام المحتجزين.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه المغامرة غير محسوبة العواقب من طرف السيد بان كي مون، لم تعمل إلا عن تأزيم الوضع، ولن تؤثر في كل الأحوال على مواقف بلادنا الواضحة، وعلى تماسك الجبهة الداخلية ملكا وشعبا للدفاع عن تحصين واستكمال وحدتنا الترابية ومواصلة الإصلاحات الحقوقية والتنموية في أقاليمنا الجنوبية وفي مختلف جهات المملكة العزيزة.

كما أن هذه المزايدات ما هي إلا ردة فعل على إطلاق المغرب بقيادة جلالة الملك، نصره الله، للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وهو ما استفز حكام الجزائر وصنيعتهم البوليساريو، خاصة وأن بلادنا، ولله الحمد، تنعم بالأمن والاستقرار وتضافر ملحمة التنمية الشاملة وأصبحت نموذجا يحتذى به جهويا ودوليا، ومن السذاجة أن يفكر أي كان من خصوم وحدتنا الترابية ومن يمولهم ويدعمهم، في إعطاء الدروس في مجال حقوق الإنسان لبلد عظيم من حجم المغرب الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير.

السيدان الرئيسان المحترمان،

لا نقاش إذن في الثوابت الوطنية وفي خيراتنا الوطنية اليوم، ومع ذلك فنحن مدعوون جميعا كل من موقعه لبناء خطة دبلوماسية مبنية على الاختراق، بدل الاكتفاء بردود الفعل، دبلوماسية يتكامل فيها الرسمي بالموازي، لتقديم الصورة الحقيقية لقضيتنا الوطنية أمام الرأي العام الدولي، ومواجهة مناورات الخصوم في مختلف المحافل الجهوية والدولية.

إن التصريحات المستفزة للسيد الأمين العام للأمم المتحدة لا يمكنها، بأية حال من الأحوال، أن تثني بلادنا بقيادة الملك، حفظه الله، في مواصلة مسيرة التنمية وتوطيد المؤسسات والحقوق، والمضي قدما في سكة الإصلاحات التي تعتبر في تقديرنا خير جواب على مثل هذه الاستفزازات الرخيصة التي تغرد خارج سرب منطق القانون والشرعية، فقد تعامل المغرب منذ اندلاع هذا النزاع المفتعل بفضيلة الحكمة والرزانة والتعقل، ولم ينزع أبدا إلى مناورة الخصوم التي اتخذت أشكالا رخيصة ولا أخلاقية في كثير من الأحيان، بل واصل جهوده الحثيثة من أجل الارتقاء بالمناطق الصحراوية إلى أفضل مستويات النماء على غرار باقي مناطق المملكة.

وما الجهوية المتقدمة والموسعة التي انخرط فيها المغرب لخير دليل على ذلك، كما أننا في الفريقين الحركيين نطرح سؤالا كبيرا وعريضا على جدوى استمرار "المينورسو" اليوم في الصحراء في الوقت الذي نلاحظ فيه أسباب هذا الوجود لم تعد قائمة، لأننا نلاحظ بأن هذه الهيأة لم تحقق الالتزامات التي كانت السبب في وجودها، إذن فأين إحصاء اللاجئين المتفق عليه؟ وما مصير المساعدات التي تقوم بها بعض الهيئات والمنظمات على هؤلاء اللاجئين؟ ولماذا لم تتم إثارة الوضعية المأساوية لهؤلاء المحتجزين في تندوف في تحدي صارخ لحقوق الإنسان؟ هذه الحقوق التي يحاول الآخرون الالتفاف عليها لإعطاء نظرة مغايرة عنها في الصحراء المغربية.

إن الإشكال، حضرات السيدات والسادة، هو قضية احتجاز من طرف الخصوم وليست قضية احتلال، لأن المغرب في صحرائه بمنطق القانون والتاريخ والجغرافيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

بارك الله فيك، اليوم، السيد الرئيس والسادة الوزراء، يجب تقوية الجبهة الداخلية بالأقاليم الجنوبية، يجب مسايرة التنمية، المشاريع اللي أعطى جلالة الملك والزيارة ديالو الأخيرة للأقاليم الجنوبية، لا في العيون ولا في جهة الداخلة اللي كانت رسالة حقيقية لمن يهمه الأمر، يجب أننا نقوي الجبهة الداخلية، بأننا نعطو مشاريع حقيقة بأننا نثيقو في المواطن الصحراوي بهذه الأقاليم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري، السيد الرئيس.

المستشار السيد ادريس الراضي، رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريقين، فريق الاتحاد الدستوري بمجلس النواب والدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، في إطار هذه الدورة الاستثنائية المشتركة لمجلسي البرلمان، تفعيلا للفصل 66 من الدستور، والمخصصة للاستماع إلى السيد رئيس الحكومة المحترم بخصوص مستجدات القضية ديال الوحدة الترابية ديالنا، معتبرين الدعوة لعقد هاذ...إلى جانب الفرق إيمانا منا بضرورة الاستماتة من أجل مواجهة كل المناورات والدسائس التي يجتهد خصوم الوحدة الترابية من خلالها مصادرة الحق ديال المغرب في الوحدة الترابية ديالو والعرقلة ديال المشروع التنموي، مشروع دولة المغرب النموذج والاستثناء، نهضة حقيقية يتمتع فيها المغاربة بمقومات العيش الكريم أينما كانوا في ربوع المملكة السعيدة، ويجعل المغرب يلعب دوره الطبيعي كبلد مغاربي إفريقي إسلامي مؤمن بالقيم الإنسانية ومحترم للمواثيق الدولية.

لقد تتبعنا الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد بان كي مون للجزائر والمنطقة الشرقية للجدار الأمني، ونقصد بذلك منطقة البير لحلو، والتصريحات والمواقف التي عبر عنها خلال هذه الزيارة، حيث سجلنا ما يلي:

بخصوص توقيت هذه الزيارة، نسجل أن السيد بان كي مون تعمد أسلوبا إن لم نقل ناور ليقوم بزيارة نعتبرها في شكلها مستفزة لمشاعر المغاربة قاطبة، وخصوصا سكان الأقاليم الجنوبية، لأنها لا تتضمن زيارة للمغرب ولقاءات مع مسؤوليه ومؤسساته، علما أن السيد بان كي مون مطالب بتقديم تقريره أمام أعضاء مجلس الأمن شهر أبريل المقبل، الشيء الذي سيجعل من هذا التقرير جزئيا إن لم نقل ناقصا، وبالتالي سيعبر عن معاينة شخصية للسيد بان كي مون ومقاربة تحكمها ترتيبات الطرف الجزائري وقيادة البوليساريو، مما سيفقد هذا التقرير

أي مصداقية أو شرعية كي يعتمد أو تناقش مضامينها من طرف أعضاء مجلس الأمن الدولي، على اعتبار عدم احترامه للشروط القانونية والمساطر المعتمدة من طرف هيئة الأمم المتحدة والمؤسسة والمؤطرة لأسلوب اشتغال إدارة أمانتها العامة وفقا للمواثيق المنظمة لعمل الهيئة الأممية.

ثانيا: بخصوص مضمون هذه الزيارة، قام السيد بان كي مون يوم 5 مارس بزيارة لمدينة تندوف بدولة الجزائر استقبله في مستهلها زعماء البوليساريو، بعد الإنحاء، أقول بعد الإنحاء أمام علم لا يرفرف أمام مقر هيئة الأمم المتحدة بنيويورك، لأنه لا يمثل علم دولة معترف بها من طرف المنتظم الدولي، وهذا موقف وليس سلوك لا يمكن القبول به، ليس من طرف المغرب بل يحتم استنكاره من طرف كل دولة ملتزمة بالمواثيق الدولية، بل يجب استنكاره وإدانته من طرف الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، والذي يعتبر الشاغل لمنصب الأمين العام لهيئة الأمم فيه أول من يعمل على احترام مقرراته ولا يغفر له بأي حال من الأحوال أن يتمرد على مبادئ الهيئة الأممية.

إن السيد بان كي مون وبعد الانحناء قام برفعه لشارة النصر تأكيدا على أن الحركة التي قام بها تعبر عن موقف واضح وصريح لصالح أطروحة الجزائر وصنيعتها جبهة البوليساريو.

إن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل تجاوزه إلى زيارة منطق بئر لحلو المتواجدة شرق الجدار العازل، وهي منطقة عازلة مرفوقا بأعضاء من البوليساريو، سلوك لا يمكن وصفه صادر عن الموظف الأول في هيئة الأمم، أسست من أجل إرساء السلام في العالم كله ودورها الوساطة لحل النزاعات بين الشعوب والدول والتدخل في المناطق التي تعرف توترا من أجل الحل والحد من الحروب وحل المشاكل بشكل سلمي وعادل في إطار القوانين المنظمة لهذه الهيئة.

ثالثا: أما بخصوص التصريحات التي أدلى بها مع السيد الرئيس الجزائري أو الصحافة التي كانت تما، حيث استعمل كلمة "احتلال" في وصفه لتواجد المغرب على أرض أقاليمه الجنوبية، وهذا مصطلح خطير جدا لا يتحمله واقع الحال بالمنطقة لغياب أي شرط من الشروط التي عرف بها المشرع الدولي مفهوم الاحتلال.

لم يسجل قط في تاريخ الأمم المتحدة ومنذ أن طرح مشكل هذا النزاع المفتعل حول صحرائنا المغربية، أن أتى أمين عام لهيئة الأمم المتحدة تواجد المغرب في صحرائه بالاحتلال، إذن السيد بان كي مون تخلى عن الحياد المفروض أن يتحلى به كل مواطن موظف أممي، وبالتالي اختل فيه شرط أساسي حتى يؤتمن على احترام مقررات الهيئة التي يمثلها، قبل القدرة على أجرأة وخلق الأجواء والظروف المناسبة لتنزيلها وتنفيذها على أرض الواقع.

استغل السيد بان كي مون عبارة "حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"، والهادف من هذا الموقف كذلك العودة بالمشكل إلى نقطة الصفر في تجاهل تام للتقارير والمواقف التي عبر عنها سابقوه في استحالة إجراء استفتاء بالمنطقة، والدعوة بالتالي إلى طرح حل سياسي متفق عليه من طرف جميع الأطراف.

إن المغرب والذي تجاوب مع جميع مقررات هيئة الأمم المتحدة وتعاون مع كل من انتدب للمساهمة في حل هذا النزاع المفتعل، بل اقترح حلا حظي بالتنويه من طرف القوى العظمى، وتبناه مجلس الأمن الدولي ،حيث اعتبره حلا جديا وذا مصداقية، يمكن اعتباره أرضية للتفاوض بشأنه من طرف جميع الأطراف، إنه مقترح الحكم الذاتي.

السيد بان كي مون بمواقفه هذه يريد إجهاض هذه المبادرة الكبيرة وبوضع حد لهذا الصراع الذي طال أمده وحل هذا المشكل بشكل نهائي يضمن للمغرب سيادته على أراضيه في الجنوب، ويساهم في استكمال المغرب لوحدته الترابية، كما يمكن إخواننا في هذه الأقاليم من تدبير شؤونهم بأنفسهم.

كنا نتمنى أن يدعو إلى إحصاء عدد المحتجزين وأن يسجل التلاعب في المساعدات، والتي استغلها قادة البوليساريو لتكوين ثروات واغتناء على حساب مواطنين يعيشون ظروفا مأساوية وأن يثير واقع حقوق الإنسان بالمخيمات.

إن السيد بان كي مون بهذه الزيارة يكون قد أعلن حربا دبلوماسية جديدة على المغرب، خدمة لأجندة أعداء نهضته والغيورين باستثنائه والمصرين على عدم استكماله لوحدته الترابية.

إن المغرب بماضيه وتاريخه العريق وبملامحه وتطويره لنموذج يحظى باحترام الجميع، كل المناورات التي تحاك ضده مهما كان مصدرها وقادر على إعطاء الحجة والدليل على عدالة قضيته.

إن ما تشهده أقاليمنا الجنوبية من انخراط لساكنتها في جميع الاستحقاقات الانتخابية، باختيار ممثليها بكل نزاهة وشفافية، وبنسب مشاركة ناطقة هي الأعلى على المستوى الوطني، وبالتالي تُغني عن أي تعليق أو تغليط.

إن النهضة والإقلاع والمشاريع التنموية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة في إطار الزيارات المتكررة للمنطقة، تعرف تجاوبا منقطع النظير من طرف المواطنين.

إن ما تنعم به مناطقنا الجنوبية من أمن وأمان واستقرار، لا يمكن إلا أن يزيد من سعار أعداء وحدتنا الترابية، لكن أن يصل الأمر حد تبني شخص في موقع الأمين العام للأمم المتحدة لموقف هذه الأطراف، فهذا أمر لا يمكن القبول به، ويُعد سابقة في تاريخ الأمم المتحدة الذي سيسجل على شخص بان كي مون موقفه الغريب هذا.

لذلك، ندعو إلى الاستمرار في التعبئة وتقوية الجبهة الداخلية وتوفير جميع الشروط للقيام بحملة دبلوماسية.

إن زيارة السيد بان كي مون والمواقف التي عبر عنها في منطقة حساسة

جدا وظرفية يواجه فيها العالم، يواجه فيها العالم، يواجه فيها العالم خطر الإرهاب، خطر الإرهاب، خطر الإرهاب، لا تخدم بأي حال من الأحوال هذا التوجه، لذلك ندعو المنتظم الدولي إلى تحمل مسؤوليته، وندعو مجلس الأمن إلى تبني إجراءات وقرارات كفيلة بتصحيح هذا الخطأ الدبلوماسي الجسيم، ورد الأمور إلى نصابها.

المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها كما عبر عن ذلك جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، باسم جميع المغاربة، باعتباره ملك البلاد وحامي حمى ملتها ودينها، الضامن لوحدة أراضيها، حفظ الله هاذ البلد من كل شر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي، السيد الرئيس.

النائب السيد رشيد روكبان، رئيس فريق التقدم الديمقراطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل أمامكم، باسم فريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب ومجموعة العمل التقدمي لمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة المخصصة لتدارس مستجدات قضيتنا الوطنية، والتي نعقدها في ظرفية حساسة تتسم بمواجهة بلادنا لمناورات ومخططات وتوجهات تستهدف استقرارها وتسعى للنيل من وحدتها الترابية والمس بسيادتها الوطنية، والمتجلية أساسا في الأفعال والأقوال المنحازة للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وتصريحاته الأخيرة المتسمة بالمحاباة الواضحة والمخلة بمبدأ الحياد والبعيدة عن مسوغات الخطاب التقليدي لهيئة الأمم المتحدة وقراراتها ومواقفها الرسمية في الموضوع، وتراجعه عن الالتزامات والضمانات التي تم التعهد بها، في خرق سافر للقانون الدولي، وأعراف العمل الدبلوماسي، مع ما يشكل ذلك من سلوك خطير قد يترتب عنه الزج بالملف في منزلقات غير محسوبة العواقب.

إن ما قام به الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وما فاه به غير مقبول بكل المقاييس، ومرفوض رفضا قاطعا، ويشكل استفزازا لمشاعرنا نحن المغاربة، واستهتارا بقضيتنا العادلة والمشروعة، وهو الأمر الذي نندد به ونستنكره.

فما معنى أن يستعمل عبارة أو أن يتم استعمال عبارة "احتلال"؟ وينحني أمام ما يسمى ب "علم الجمهورية الوهمية"، ويرفع شارة النصر، ويدعو لعقد مؤتمر المانحين؟

وما معنى أن يسكت في المقابل عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مخيمات تندوف وتمادي حكام الجزائر وقادة البوليساريو في تعميق مأساة محتجزي هذه المخيمات والاتجار بها وبكرامة ضحاياها وكبريائهم، ويسكت عن حالات اختطاف واحتجاز النساء والترحيل القسري للأطفال وتجنيدهم للزج بهم في النزاعات المسلحة؟

ما معنى أن يسكت الأمين العام على عمليات التلاعبات والسرقة ونهب المساعدات الموجهة لمحتجزي مخيمات تندوف، ويتغاضى عن الإشارة إلى تورط أفراد الجمهورية الوهمية في تغذية الإرهاب، والاتجار في السلاح، والاتجار في المخدرات والتهريب، والاتجار في البشر والتهديد الكبير الذي يشكلونه على أمن واستقرار المنطقة؟

الواقع أن ما قام به الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وما فاه به ليس ابتعادا عن مبدأ الحياد فقط، بل هو في الواقع فقدان لجادة الصواب، وبعيد كل البعد عن روح المنطق والعقل والقانون والأخلاق، لماذا وجدت منظمة هيئة الأمم المتحدة؟ وجدت من أجل إحلال السلام وتعميم الأمن وإنهاء الحروب والنزاعات، انطلاقا من ذلك نطرح سؤالين:

الأول يجيب عن نفسه، والثاني يتطلب المزيد من البحث وتجميع المعطيات.

السؤال الأول الذي يجيب عن نفسه يتعلق بماهية مهمة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، أشنو دورك السيد الأمين العام؟

أولا: هل احترام قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والتقيد بها أم خرقها ومعاكستها؟ لأن الشي اللي قال والشي اللي دار لا علاقة له بالقرارات والمواقف ديال هيئة الأمم المتحدة.

ثانيا: هل مهمة الأمين العام أن يحل المشاكل أم أن يخلق المشاكل؟

ثالثا: هل تقتضي مهمة الأمين العام إحلال الأمن والسلام أم إشعال فتيل النزاعات والحروب؟

حين استعمل بان كي مون عبارة "احتلال" فقد حياده وفقد بوصلته وصوابه وتوازنه، بل ويكاد يفقد مصداقيته، يكاد يفقد مصداقيته، لأنه لم يحترم القرارات الأممية وخرج عن الإطار العام والقاموس المعتمد في القضية وخلق المشاكل وأزم الوضع أكثر، ووتر الأجواء أكثر مما هي متوترة، وأشعل فتيل النزاع. فيالها من طريقة متهورة ينهي بها أمين عام لهيئة الأمم المتحدة مشواره الدبلوماسي على رأس أكبر وأهم منظمة أممية !

أما السؤال الثاني فمتعلق بحقيقة مصدر القرار: كما هو معلوم، فإن قرارات هيأة الأمم المتحدة هي في الأول والأخير قرارات دول مصادق عليها بناء على مواقف هذه الدول. والسؤال المهم هل تصريحات بان

كي مون هي مجرد نزوة أو خطأ، أو زلة لسان، أو تأثر واستسلام لمحيطه ومقربيه، وخاصة المبعوث الأممي روس ومن معه؟ أم أن التصريحات مخطط لها ومدبرة، وأعطي بشأنها الضوء الأخضر من الفاعلين أو من بعض الفاعلين الدبلوماسيين الدوليين المؤثرين؟

الاحتمال الأول، على خطورته، مقدور عليه، والمغرب لن يسكت عليه في جميع الأحوال، ولن يمر عليه مرور الكرام، لكنه في الوقت نفسه قابل للتعامل معه من خلال الاعتراف بالخطأ وتجاوزه ما دام أن الأمر تصرف شخصي لبان كي مون لا يلزم الدول الأعضاء في شيء، شريطة الإقرار والاعتراف صراحة بالخطأ دون أساليب ملتوية.

أما الاحتمال الثاني فهو أشد خطورة، لأنه يعني توجه جديد، أو محاولات لتغيير المواقف المبدئية لعدد من الدول، أو وضعها أمام الأمر الواقع بهدف إحراجها، أو في نوع من السباق مع الزمن قبل نهاية ولاية بان كي مون أو قبل حلول الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

إن هذا ما ينبغي التحقق منه والبحث فيه لتكوين صورة واضحة ومدققة عن الوضع، خاصة أننا على مشارف شهر أبريل الذي يتم خلاله إصدار التقرير السنوي عن النزاع المفتعل في أقاليمنا الجنوبية.

وهنا نسجل بارتياح مواقف العديد من الدول التي تبرأت مما صرح به الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة تصريحا أو تلميحا. وفي الواقع، ينبغي على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن فتح تحقيق في دواعي تصريحات بان كي مون، لماذا؟ ومن وراءها؟ بالنظر لخطورتها، فهي تضع مصداقية ونزاهة مؤسسة الأمانة العامة على المحك.

وهنا أيضا، لابد من استحضار المضامين العميقة والمقدامة للخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الأربعين لتخليد المسيرة الخضراء، والتي جاءت حافلة بالرسائل القوية، الصريحة الواضحة والصارمة، سواء من حيث إطلاق مشاريع تنموية كبرى في مختلف المجالات بميزانيات ضخمة، في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، أو من ناحية التأكيد على أن الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، والذي يحظى بترحيب دولي ويتعامل معه باعتباره مقترحا جديا وذا مصداقية، هو مقترح لا بديل له، إذ يشكل أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

لذلك، وتأسيسا على الإجماع الحاصل على اعتبار أن الفوز النهائي لهذه القضية الوطنية ذات الأولوية القصوى يمر بالضرورة عبر تمتين الجبهة الداخلية، أصبحت تستدعي اعتناء أكبر واهتماما أقوى وتأطيرا أنجع، فإننا كممكون من المكونات البرلمانية، ومن موقعنا في حزب التقدم والاشتراكية، إذ نعلن عن انخراطنا الكلي في المقاربة القائمة على اعتبار السيادة الوطنية كمنطلق أساسي في تعاملنا مع مختلف المحطات والمواقف المتعلقة بالوحدة الترابية، وبما ينبغي من الصرامة والحزم والدود عن السيادة الوطنية، لنؤكد من جديد على أن "المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها" كما قال صاحب الجلالة، شاء من شاء وكره من كره.

وغدا نحن حاضرون في المسيرة الوطنية، وندعو كافة المواطنين إلى المشاركة بكثافة لتوجيه الرسالة القوية لمن يهمه الأمر، حاضرون غدا وبعد غد، حاضرون كل يوم، في كل زمان، في كل مكان، دفاعا عن وحدتنا الترابية المغربية.

ونود بهذه المناسبة، أن نتفادى الخطاب التبخيسي ونحيي عاليا أطر وزارة الخارجية والتعاون ودبلوماسيها والسفراء على الجهود الكبيرة التي يبذلونها في خدمة وطنهم وخدمة قضيتنا الوطنية الأولى، فهم يكاد لا يغمض لهم جفن، يتتبعون كل صغيرة وكبيرة ويعملون ليل نهار، كما نحيي السيد وزير الخارجية والتعاون والسيدة الوزيرة المنتدبة والسيد الوزير المنتدب، ومن خلالهم الحكومة وعلى رأسها السيد رئيس الحكومة على ما يبذلونه من جهود، نصرة لقضية وحدتنا الترابية، كما نحيي البرلمان بمجلسيه على المبادرات والنشاط الدبلوماسي المكثف والناجع للسيدات والسادة النواب والمستشارين، ما مكن بلادنا من كسب العديد من المعارك المرتبطة بالنزاع المفتعل، ونحيي أيضا الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والفعاليات الجمعوية والاقتصادية والثقافية والرياضية وكل المكونات المجتمعية، كل من موقعه، والشعب المغربي قاطبة على الانخراط القوي في المعركة من أجل نصرة قضيتنا العادلة والمشروعة، ملتحمين وملتفين حول رئيس الدولة وممثلها الأسمى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية التي نحيي بسالتها، هي وأفراد الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، ونشيد بتعبئتها الدائمة ونقدر تضحياتها الكبيرة، ونثمن وطنيتها الصادقة من أجل الحفاظ بمسؤولية رفيعة وكفاءة عالية على أمن واستقرار الوطن وسلامة وطمأنينة المواطنين والدفاع عن الحوزة الترابية للبلاد والدود عن سيادتها الوطنية، ونترحم على أرواح كافة الشهداء الأبرار في سبيل حرية الوطن واستقلاله وسيادته ووحدته.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لاتحاد مقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

إن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب يسجل باستغراب واندهاش الانحياز العلني السافر للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون لأطروحة الجزائر وصنيعتها البوليساريو بخصوص قضية الصحراء المغربية ومحاباته لهما بشكل مكشوف وصارخ، لا يليق بأمين عام أممي، بوصفه الصحراء المغربية بأنها أرض "محتلة" وبتساهله المدان مع كيان وهمي، تمكن لبعض الوقت بمعية الجزائر ودعمها من تضليل بعض الدول التي سرعان ما اكتشفت غالبيتها حقيقة هذا الكيان وعلاقته بالإرهاب وتهريب السلاح، حتى بادرت أزيد من 40 دولة تباعا إلى سحب اعترافها بالجمهورية الوهمية المصطنعة، ومازال سحب الاعتراف بها متواصلا وكانت دولة "سورينام" آخر من اكتشف هذه الحقيقة، ولن تكون الأخيرة فسحبت اعترافها بداية الشهر الجاري كما تعلمون.

إننا، في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نندد بهذا الانحياز المفضوح للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي يفترض فيه التزام الحياد في ملف مطروح للتفاوض برعاية الأمم المتحدة، هذا الانحياز المعلن أثناء زيارة هذا المسؤول الأممي للجزائر وتندوف، تلك الزيارة التي كانت في ظاهرها بهدف حلحلة القضية واستشفاف آراء الأطراف، ومدى استعدادها للعودة للمفاوضات حول هذا النزاع المفتعل، ولكن في باطنها كانت زيارة بنية مبيتة لإجهاض كل إمكانية من شأنها تدليل أوجه الخلاف للوصول إلى حل متفق عليه لنزاع عمر 40 سنة، ونسف كل الجهود التي عرفتها القضية والتقليل من التنازلات والتضحيات التي قدمها المغرب، ملكا وشعبا وحكومات متعاقبة.

لقد أجج التصريح المستفز للسيد بان كي مون موجة غضب عارمة لدى الشعب المغربي قاطبة، مواطنين وهيئات ومؤسسات وأثار ردود فعل واسعة عبر العالم لدى العديد من الهيئات والدول المناصرة للعدالة الدولية والمحبة للسلام، والتي سارعت إلى الإعلان عن تضامنها مع المملكة المغربية بخصوص وحدتها الترابية ومساندة ودعم المبادرة التي قدمها المغرب في مارس 2006، اعتبارا لما تتسم به من واقعية ومصداقية بعد فشل كل المحاولات والمخططات المطروحة لحل النزاع، تلك المبادرة الجريئة والشجاعة المتمثلة في الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية.

ومما يبرز حجم الخطورة، خطورة تصريح بان كي مون أنه يأتي في توقيت يتميز بتزايد التثمين الدولي لهذه المبادرة المغربية والترحيب الذي حظيت به على مستوى العالم وباقتراب موعد تقديم تقرير مبعوثه الشخصي للمنطقة في الاجتماع السنوي لمجلس الأمن حول القضية وبانطلاق العد العكسي لانتهاء ولاية بان كي مون للأمانة العامة للأمم المتحدة.

إن ما صدر عن بان كي مون بحق المغرب وصحرائه ليس مجرد زلة لسان أو انزلاق لفظي، بل هو انحياز صارخ وخروج عن الحياد، وتجاهل متعمد للتغيرات التي عرفتها المنطقة من جهة، وللوضع الداخلي حتى لهذا الكيان الوهمي نفسه الذي عرف تفتتا وعودة العديد من مؤسسيه وقياديه السابقين إلى وطنهم المغرب، في تجاوب مع مبدأ "إن الوطن غفور رحيم" وتجاهل أيضا لواقع التراجعات الواسعة على مستوى علاقة هذا الكيان المزعوم مع الدول التي سبق أن تعاطفت معه لسبب أو لآخر وتغاضي فاضح عن صلة جماعة البوليساريو المارقة مع التنظيمات الإرهابية بالمنطقة.

نعم، إن تصريح بان كي مون لم يكن لا زلة لسان ولا انزلاقا لفظيا، بل هو موقف مبيت مع سبق الإصرار والترصد، إذ لا ينبغي أن ننسى أنه سبق وأبان عن عدم حياده بخصوص قضيتنا الوطنية بعد مرور عام واحد على توليه الأمانة العامة للأمم المتحدة، فعندما تولى هذا المنصب في سنة 2007 وجد أمامه مبعوث الأمين العام السابق السيد كوفي عنان، هو الهولندي السيد Peter VAN WALSUM، وعندما صرح WALSUM في أبريل 2008 وهو يصدح بالحق عن اقتناع بأن خيار الاستقلال الذي تطالبه البوليساريو هو خيار غير واقعي، وأن الواقع على الأرض مع المغرب، انحياز السيد بان كي مون للجزائر وصنيعتها المزعومة الذين أغضبهم السيد WALSUM بتصريحه، ولم تمض على ذلك سوى بضعة شهور حتى أبعده بان كي مون وأنهى تكليفه وعين المبعوث الحالي الأمريكي السيد كريستوفر روس مبعوثا خاصا جديدا للصحراء، وانكشف الانحياز بشكل واضح وفاضح بعدم تعامل بان كي مون بالمثل مع انزعاج المغرب ما بين 2012 و2015 مع طريقة تحرك السيد كريستوفر روس بالمنطقة وتحفظه على جوهر المقاربة التي يعمل بها السيد روس لمعالجة الملف والكيفية التي يدير بها المفاوضات، والتي أدت إلى انسداد أفق الحل ولم يحرك وقتها السيد بان كي مون ساكنا في تجاهل وانحياز وكيل بمكيالين.

إن وصف المغرب بالمحتل موقف خطير وغير مسبوق في تاريخ المنظمة الأمم المتحدة، ولا يمكن السكوت عليه كما لا يمكن أن يمر بسهولة، اعتبارا لما ينطوي عليه، من جهة، من تطاول على دولة عريقة ذات سيادة وذات عضوية فاعلة ونشيطة في منظمة الأمم المتحدة، ولم تتأخر قط كلما طلب منها ذلك في المساهمة في حفظ السلام في البؤر الساخنة عبر العالم، وبالنظر من جهة ثانية لكونه موقفا يجعل السيد بان كي مون في تناقض مع توصيف مجلس الأمن للقضية، حيث يتداول فيها المجلس في إطار المادة المتعلقة بالسلم والأمن، وليس كموضوع يتعلق بالاحتلال والاستعمار، كما يبرز هذا الموقف، من جهة ثالثة، تجاهل الأمين العام للأمم المتحدة لحقيقة وواقع تمثيلية سكان الصحراء المغربية، ذلك أن البوليساريو ليست الممثل الشرعي لهؤلاء السكان، قد تكون ممثلة لجماعة محدودة مارقة لا وزن لعددها ولا لنسبتها قياسا بسكان الصحراء المغربية، الذين ينعمون بالعيش

في أمن واستقرار على أرض وطنهم، وسيظلون كذلك، وكما قال جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه سنة 2014 بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء 39 "المغرب سيظل في صحرائه والصحراء في مغربها" وحتى المغاربة الصحراويون المتواجدون في مخيمات تندوف أغلبهم هم هناك محتجزون" ولم يقم السيد بان كي مون بأية مبادرة للعمل على إحصاء سكان هذه المخيمات، رغم مطالبة المغرب بذلك وإلحاحه عليه لسنوات، ورغم الدعوة إلى ذلك من طرف الأمين العام نفسه، تظاهرا دون نية إجرائه، وضدا على القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن منذ سنة 2011، وعلى لوائح القانون الإنساني الصادرة بموجبه اتفاقية جنيف، وهو ما يجعل وضعية هؤلاء الصحراويين تشكل استثناء على الصعيد العالمي، لكون عددهم الحقيقي يظل مجهولا لحد الآن. وعوضا عن ذلك يعلن السيد بان كي مون عزمه على تنظيم مؤتمر للمانحين لحشد الدعم للكيان المصطنع، وكان الأجدر به أن يعمل، أولا، على البحث في الاختلاسات التي تتعرض لها المساعدات على حساب سكان المخيمات ومأساتهم الإنسانية، الاختلاسات التي أكدتها تقارير المفوضية السامية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، ومكتب محاربة الغش بالاتحاد الأوربي وغيرها، فقد أكدت كل هذه الهيئات أن هناك تلاعبا في الدعم والمساعدات المقدمة لهؤلاء السكان.

إن موقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب وفريقه البرلماني من موقف كل المغاربة الذين يرفضون كل تعامل مع قضيتهم الوطنية الأولى لأي مسؤول أممي لا يتسم بالحياد ويقوم على الانحياز لأطروحات أصبحت متجاوزة ضدا على الوحدة الترابية للمملكة المغربية ، ولذلك نقول لمن يسير في اتجاه معاكسة مغربية الصحراء أخطأت الطريق، فالصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه، وهو مقدم، بمشيئة الله، على إقامة مشاريع حاسمة فيها، تتمثل، كما أعلن عن ذلك جلالة الملك، في تفعيل الجهوية المتقدمة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة، جهوية تقوم على الغيرة الوطنية الصادقة على الوحدة الترابية لبلادنا.

وهنا نعلن التزام الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كممثل للقطاع الخاص، بمواكبة دينامية الاستثمار في إطار الجهوية الموسعة والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، ونقول في الاتحاد العام، ككل المغاربة، لن نفرط في حبة رمل من صحرائنا مهما كلفنا ذلك من تضحيات، ولأجل ذلك نحن مجندون وراء ضامن وحدة البلاد وقائد نهضتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره.

ولن تفوتني هذه المناسبة دون تقديم التحية إلى الدبلوماسية المغربية على الصمود الذي تميزت به رغم كيد الكائدين والحملات الشرسة التي يقوم بها أعداء وحدتنا الترابية، وكذلك لن تفوتني ولن تحجب عني في هذه المناسبة دون تقديم تحية إجلال واحترام وتقدير للقوات المسلحة الملكية المرابطة بالأقاليم الجنوبية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة وأفراد الوقاية المدنية، الذين يبذلون الغالي والنفيس من أجل نصرة الوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة والمسؤولة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، أتناول الكلمة بمناسبة عقد هذه الجلسة بخصوص التصريحات الأخيرة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء المغربية، والتي تدخل في إطار مسلسل المناورات المتعددة التي تحاك ضد وحدتنا الترابية، حيث أنه أثناء زيارته إلى تندوف وإلى الجزائر أدلى بتصريحات تخرج عن مبادىء الحياد وميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية.

إن تصريحات الأمين العام الأممي لا تمت بصلة لمرجعيات وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومناقضة للتطورات الحاصلة في المعالجة الأممية لهذا الملف، والتي لا تلتزم مع المقتضيات القانونية الدولية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وحفظ السلام الأممي. هذه التصريحات التي تمس في العمق المشاعر والحقوق الشرعية والتاريخية للشعب المغربي، وفي طليعتها الطبقة العاملة المغربية التي كافحت وناضلت وقاومت الاستعمار بوجهيه الفرنسي والإسباني في أقاليمنا الجنوبية، ولعل معارك العمال الصحراويين المغاربة بسيدي إفني وبوكراع في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي لخير دليل على هذا الارتباط الوجودي بين النضال من أجل استكمال الوحدة الترابية للمغرب والنضال من أجل الحقوق المشروعة للطبقة العاملة. ومن هذه القناعات المبدئية ساهمت الطبقة العاملة بشكل ملفت في المسيرة الخضراء المظفرة.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد المغربي للشغل لا يعتبر الأمر مجرد موقف سياسي عابر فرضته مستجدات هذه اللحظة التاريخية، بل يعتبر القضية وطنية مسألة هوية ووجود، لأن الصحراء شكلت دائما وعبر تاريخ المغرب عمقا استراتيجيا لوحدته وتوحيده، كلما تعرض لأي تهديد يمس وحدته الترابية واستقراره السياسي.

إن قوة الحجة وعدالة القضية والصدق الوطني للاتحاد المغربي للشغل، كلها عوامل مكنته من القيام بأداء دوره الطلائعي داخليا وخارجيا في كل المحافل العمالية الدولية التي يتبوأ فيها الاتحاد المغربي للشغل موقعا رياديا، مكنه بمجابهة كل القوى التي تحاول يائسة النيل من مشروعية قضيتنا الأولى، حيث أحبط العديد من المحاولات في هاذ الصدد على مستوى الاتحاد الدولي للنقابات وآخرها مؤتمر برلين، وظل دائما يطرح القضية الوطنية داخل هذه المحافل الدولية بموقع القوة النابعة من إيمانه العميق بعدالة قضية وحدته الترابية.

إن وحدة الصف الوطني لمواجهة كل التحديات المطروحة على بلادنا وفي مقدمتها القضية الوطنية، تفرض تعزيز دور الحركة النقابية من خلال ضمان حقها في التنظيم النقابي وتوسيع مجال الحريات النقابية والعمل على حفظ وتعزيز مكتسبات الطبقة العاملة المغربية وفتح باب التفاوض الجماعي، وذلك عبر آلية الحوار الاجتماعي، الإطار المؤسساتي الديمقراطي الذي يمكن الطبقة العاملة والحركة النقابية من المساهمة الفعالة والقوية في بلورة القرار الوطني الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. إن دور الحركة النقابية في الدفاع عن قضية الصحراء المغربية يعد محوريا واستراتيجيا.

وفي هذا الإطار، يؤكد الاتحاد المغربي للشغل أن ما صرح به مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة في إطار الجولة التي قام بها إلى موريتانيا ومخيمات تندوف والجزائر، ليس مجرد انزلاق، بل هو حلقة من سلسلات مواقف عبر عنها بشكل صريح ومضمن منذ عدة سنوات، ولعل أبرزها كان تشبثه بمبعوثه الخاص روس الذي عبر هو الآخر عن تحيزه وخروجه عن تقاليد ومنهجية الأمم المتحدة، في تدبير هذا النزاع الإقليمي بالصحراء المغربية.

وبالتالي، فإن ما صرح بان كي مون لا يعد شيئا مفاجئا إذا ربطناه بمسار مواقفه المنحازة والبعيدة كل البعد عن المهام والأخلاقيات المفروض أن يتصف بها الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمن على السلم والاستقرار الأمميين.

إنه انحراف مفضوح ومتناقض لقرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدعو صراحة إلى ضرورة إيجاد حل سياسي سلمي متوافق عليه لقضية الصحراء المغربية.

لقد كان من الأولى لبان كي مون خلال زيارته لمخيمات تندوف أن يدرك أن الصحراويين المحتجزين هناك يعيشون في وضع لا إنساني ماديا ومعنويا، بدل أن يستغل بؤس ومعاناة المحتجزين لتمرير مواقف لا تزيد الوضع إلا تأزيما، وتكرس منطق المتاجرة بمأساة المحتجزين.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعبر عن رفضنا المطلق وإدانتنا الشديدة لهذه الانحرافات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، وتحاول يائسة أن تشوه الحقائق التاريخية والجغرافية والإثنوغرافية والثقافية والسياسية والاجتماعية الدامغة بكون الأقاليم الصحراوية جزء لا يتجزأ من التراب الوطني.

وانطلاقا من قناعتنا الراسخة، نعتبر أن موضوع القضية الوطنية يجب أن يشكل هما يوميا لدى كافة الفاعلين السياسيين والنقابيين والحقوقيين والجمعويين، في إطار رؤية شاملة وواضحة المعالم ومنهجية منسقة ومتكاملة، تستثمر كل التراكمات والتجارب الكفيلة بتحصين وحدتنا الترابية، وكذلك من خلال النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي أشرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على انطلاقته الفعلية من مدينة العيون بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، حيث أكد جلالة الملك محمد السادس في خطابه التاريخي يوم 18 من نونبر 2014، بمناسبة عيد الاستقلال، أن الصحراء ستظل تحت السيادة المغربية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، مؤكدا أن مبادرة الحكم الذاتي هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب لحل هذا النزاع.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نسجل أن السيد بان كي مون تجاهل حقيقة الأوضاع التي تتسم بحدوث انتهاكات جسيمة مرتكبة بشكل ممنهج في حق المواطنين المحتجزين، وتصريحاته تشكل انحيازا فاضحا في التقرير للأطروحات المزعومة للجمهورية الوهمية والجزائر، من هنا تبدو أهمية بذل جهود من طرف الجميع، ملكا وشعبا وحكومة وبرلمانا ومختلف القوى والمشارب النقابية والسياسية والمجتمع المدني بالبلاد، علاوة على استثمار دور الجمعيات المغربية النشيطة داخل المجتمع المدني لدحض هذا المنطق وفضح أسطورة الصحراء المحتلة وتمثيلية السكان الصحراويين، فأغلبية هؤلاء قد عبرت عن رفضها لتمثيلية الكيان الوهمي وتشبثها بمغربيتها عبر المشاركة المكثفة في الاستحقاقات الانتخابية للجماعات الترابية في 4 شتنبر 2015، وبعدها انتخابات مجلس المستشارين ليوم 2 أكتوبر 2015 والمساهمة في المشاريع التنموية التي غيرت معالم الصحراء المغربية بشكل واضح، والتي ستستفيد أكثر من خلال البرنامج الطموح الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس خلال خطابه بمناسبة ذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

وفي الأخير، لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالدور الريادي للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية المرابطين على الحدود الجنوبية للمملكة المغربية، والتي تسهر بكل تفان وإخلاص على أمن واستقرار هذه البلاد، كما لا تفوتنا الفرصة للتنويه بالمجهودات المبذولة من طرف الدبلوماسية المغربية في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية، وفي مقدمتهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، رمز وحدة الأمة وضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة (الفقرة الأولى من الفصل 42 من الدستور المغربي)، وكما نغتنم هذه الفرصة لدعوة كافة الشرائح وأطياف المجتمع المدني المغربي للمشاركة بكثافة في المسيرة المقررة تنظيمها غدا، إن شاء الله، للتنديد بهذه التصريحات

العدائية وغير المسؤولة للأمين العام للأمم المتحدة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للمجموعة النيابية لتحالف الوسط.

النائب السيد محمد عبد العالي الهلالي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إننا في مجموعة تحالف الوسط نعبر كذلك عن اندهاشنا الكبير إزاء الانزلاقات اللفظية الخطيرة، وفرض الأمر الواقع، والمحاباة غير المبررة للأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته الأخيرة للمنطقة، ونعبر كذلك عن احتجاجنا القوي عن هذه التصريحات حول قضيتنا الوطنية، مؤكدين أن هذه التصريحات غير ملائمة سياسيا وغير مسبوقة في تاريخ الأمناء السابقين، كما أنها مسيئة وتستفز مشاعر المغاربة قاطبة.

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة تحالف الوسط نقول أن ما صرح به الأمين العام يبتعد كليا عن الحياد وعن الموضوعية، ويعبر عن تساهل مدان مع دولة وهمية تفتقد كل المقومات بدون تراب وبدون ساكنة ولا علم معترف به، كما أن هذه المواقف تعبر عن مدى استسلام الأمين العام لابتزاز الأطراف الأخرى واستغلاله لإضفاء مصداقية على مزاعم مغلوطة، في الوقت الذي لم يتطرق فيه قط إلى ضرورة إحصاء الساكنة والذي دعا إليه في أكثر من مناسبة وفرضه القانون الإنساني الدولي كما هي في جميع قرارات الأمم المتحدة منذ سنة 2011، والاختلاس المؤكد ومنذ عقود للمساعدات الدولية الموهوبة لساكنة هذه الأقاليم، والذي أكدته تقارير المفوضية السامية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي ومكتب محاربة الغش بالاتحاد الأوروبي.

أيها السيدات والسادة،

إن هذه التصريحات من شأنها أن تمهد الطريق لأفكار متطرفة وتزج بشعوبنا في براثن الفتنة والعنف، فأين هي يا ترى التحذيرات التي أطلقها الأمين العام في مناسبات عديدة بخصوص تسلل الجماعات الإرهابية إلى مخيمات تندوف، والتي وصفها بالقنبلة الموقوتة واستفحال الأزمة المالية وتهديدها للمنطقة؟

وبهذا الخصوص، وفي إطار مشاركتنا في النقاش الدائر حاليا، نود أن نطرح بعض التساؤلات حول دور دبلوماسيتنا في مواجهة خصوم وحدتنا الترابية، ولماذا نحن نتأثر بالقرار الدولي ولا نؤثر فيه؟ هل هذا راجع إلى عدم سلوكنا لسياسات استباقية تتوقع الأشياء قبل حدوثها وتهيئ الشروط اللازمة لمواجهتها في مهدها، بدل الانتظار حتى تقع وحين ذلك نتفاعل معها؟ أم هناك خلل في دور دبلوماسيتنا الموازية التي لطالما نادينا بتفعيلها وإيلائها القدر الكافي من الأهمية وتعيين الرجل المناسب في المكان المناسب؟

وهناك تساؤل آخر لا يقل أهمية عن التساؤل الأول، وهو لماذا لا تنعكس علاقاتنا الاقتصادية الجيدة مع الكثير من الدول إيجابيا مع علاقاتنا السياسية؟ ولماذا لا نجعل هذه العلاقات الاقتصادية في خدمة مشروعنا الوطني الوحدوي؟

إن هذا الانحياز المكشوف لا ينبني عن نظرة موضوعية للقضية المطروحة، ويوضح بجلاء أن أعدائنا لا تنام لهم عين من أجل كسب مواقف مربحة لمصالحهم في المحافل الدولية، بحيث يوظفون مكاتب دراسات بأموال طائلة لخدمة أجندتهم السياسية، ومواقفهم المضللة تدل على حقد عميق ينخر أجسادهم ضد بلدنا وضد منجزاته الكبرى في جميع المجالات وإنفاقهم الكبير ولو على حساب تنمية بلدانهم وتفقير شعوبهم في خدمة قضية مصطنعة ولا سند لها قانونيا ولا سياسيا ولا حتى تاريخيا.

وعليه، وجب علينا أن نجند طاقاتنا وكل الإمكانيات المتاحة من أجل صد هذه الهجمات المجنونة ومزاعم الانفصاليين ومؤازريهم وذلك من خلال:

أولا: نهج سياسة استباقية تتوقع الأشياء قبل حدوثها؛

ثانيا: ربط المسؤولية بالمحاسبة فيما يتعلق بتنشيط دبلوماسيتنا في الخارج؛

ثالثا: جعل علاقاتنا الاقتصادية في خدمة قضيتنا الوطنية الأولى؛

رابعا: تقوية الجبهة الداخلية في مواجهة خصوم وحدتنا الترابية وعدم السماح لأي كان عن الخروج عن الإجماع الوطني حول قضيتنا الأولى مهما كانت مبرراته، ولن تكون إلا مبررات واهية؛

خامسا: تفعيل وتقوية دور الدبلوماسية الموازية لتفنيد أطروحة الانفصال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون،

أتشرف باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أتناول الكلمة اليوم في هذا الملف، وهذه التطورات الأخيرة التي تعرفها قضيتنا الوطنية، من خلال التحركات الأخيرة للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، والتي تؤكد أن تمة مؤامرات تحاك ضد وحدتنا الترابية وبإيعاز من أطراف ما فتئت تنازع المغرب وحدته واستقراره.

إن عدم الحياد الواضح للسيد بان كي مون يبين جليا انزلاقاته الخطيرة، ونتمنى أن تكون انزلاقات وخروجه عن ميثاق الأمم المتحدة الذي يلزمه الحياد التام في مثل هاته القضايا الدولية.

إن هذا السلوك المرفوض والذي مس في الصميم مشاعر المغاربة، لا يمكنه أن يغير من الواقع في شيء والمعروف عند الخصوم قبل الأصدقاء، تشبث المغاربة جميعا بكل أطيافهم بأراضيهم وبصحرائهم، وعلينا اليوم جميعا تأجيل كل الخلافات وإرجاء كل المحاسبات وعدم الوقوف فقط عند الأخطاء، بل التفكير وبشكل جماعي في المستقبل بما يحمله من توازنات ورهانات جديدة تنضاف إلى رهان التنمية والتطور، وعلينا اليوم أن نبحث وبشكل جاد عن الأجوبة الكافية للدوافع والخلفيات وراء هذا الهجوم، وفي هذا الوقت بالذات يتسنى لنا وبشكل جماعي الاتفاق عن الأساليب والأدوات للمواجهة والتغلب على خصوم وحدتنا الترابية، وهذا يقتضي:

- أولا: تقوية الجبهة الداخلية، وتقوية الجبهة الداخلية يقتضي النهوض بأوضاع كل فئات المجتمع. ينبغي للمواطن المغربي أن يحس بوطنيته، وباش يحس المواطن المغربي بمواطنته خاصو يلقى الصحة، وخاصو يلقى التعليم، بمواطنته ينبغي أن يلقى في بلده تعليما عموميا، صحة عمومية، الشغل، وكل السكن إلخ؛

- جعل ملف القضية الوطنية عملا يوميا لكل مكونات المجتمع وبشكل مستمر لتتبع خطوات الخصوم وإفشالها في حينها والانتقال من موقع الدفاع إلى الهجوم عبر معركة التحرير الثانية؛

- المبادرات الدائمة والمستمرة، تطوير الإعلام، الرفع من الأداء الدبلوماسي عبر تفعيل الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الشعبية، استعمال كل الضغوطات الاقتصادية والتجارية لفائدة الوحدة الترابية.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات،

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومعها الطبقة العاملة المغربية، تجدد التزامها الدائم بالدفاع عن الوحدة الترابية واستعدادها تقديم كل التضحيات اللازمة كما عودتنا تاريخيا، حيث قدمت الشهداء تلو الشهداء في سبيل استقلال المغرب وتحرير الأرض والإنسان إلى جانب كل الأحزاب الوطنية والديمقراطية، وليعلم الجميع وكل المتآمرين ومن يدور في فلكهم، أن المغاربة وبكل أطيافهم وفئاتهم لن يفرطوا في حبة رمل من رمال صحرائهم.

ونستغل هذه المناسبة أن نحيي صمود قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني، وكل من يساهم في التصدي لخصوم وحدتنا الترابية واستقرار بلدنا. ومن خلال هذا المنبر ندعو الطبقة العاملة وعموم الأجراء إلى المساهمة في المسيرة الشعبية التي ستنطلق غدا من مدينة الرباط.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

أعطي الكلمة للسيد رئيس مجلس المستشارين لتلاوة البيان الصادر عن عن الجلسة.

السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتلو على حضراتكم مشروع بيان نقترح أن نُتَوج به هذه الجلسة.

مشروع بيان صادر عن مجلسي البرلمان:

على إثر التصريحات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، خلال زيارته إلى كل من تندوف والجزائر العاصمة مطلع شهر مارس الجاري، عقد البرلمان بمجلسيه يوم 12 مارس 2016 دورة استثنائية، بطلب من مجموع الفرق والمجموعات البرلمانية.

وإن أعضاء مجلسي النواب والمستشارين، وبعد الاستماع إلى التوضيحات الإضافية التي قدمها السيد رئيس الحكومة حول تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة والمواقف التي عبر عنها، وبعد الاستماع إلى تدخلات رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية، يؤكدون على ما يلي:

1) شجبهم القوي بأشد وأقوى العبارات للمواقف المنحازة وغير المسؤولة والتصريحات المستفزة التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة، ورفضهم لها جملة وتفصيلا؛

2) اعتبارهم أن هذه التصريحات تشكل انحرافا خطيرا عن نبل أهداف ورسالة وطبيعة منظمة الأمم المتحدة، وخروجا عن روح ميثاقها المؤسس وعما راكمته من أعراف وقواعد في مجال التجرد ومن سعي إلى خدمة السلم والاستقرار عبر العالم؛

3) اعتبارهم تصريحات وإشارات الأمين العام خلال زيارته للمنطقة، وبالتحديد زيارته للمنطقة العازلة في الأقاليم الجنوبية المغربية، وتعمده استفزاز مشاعر الشعب المغربي بإشارات لا تليق بمسؤول دولي في مكانة الأمين العام للمنظمة الدولية، خروجا عن الحياد المطلوب في أمين عام للأمم المتحدة، وهو يمارس مهامه؛

4) اعتبارهم أن هذا الانحراف المتعمد من جانب الأمين العام هو محاولة للتغطية على فشله، طيلة ولايتيه على رأس المنظمة، في إحراز تقدم ملموس في تسوية النزاع، وهو إرضاء مدان للأطراف التي تعادي حقوق المغرب الثابتة في سيادته على أقاليمه الجنوبية؛

5) تأكيدهم أن تصريحات الأمين العام تتجاهل الحقائق التاريخية بشأن ملف الصحراء، ومنها مواقف الأمم المتحدة، خاصة منذ 2007 في أعقاب تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي واعتباره من طرف المنتظم الدولي بالمقترح الجدي والواقعي، والذي يشكل أرضية للتفاوض، خاصة بعد أن تأكد عدم قابلية الاستفتاء للتطبيق. ولسنا في حاجة إلى أن نذكر السيد الأمين العام بأن مواقف الأمم المتحدة ومن بينها مواقفها المثمنة للمقترح المغربي، تلزم جميع مسؤوليها، وبالأحرى أن يتم تجاوز هذا الإلزام بإطلاق تصريحات وأوصاف تعود بالملف إلى ثقافة النزاع التي سادت خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

6) استهجانهم وتنديدهم القويين بتعمد الأمين العام تجاهل ما راكمته الأمم المتحدة من رصيد في مجال تصفية الاستعمار، وخاصة قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهيرين: قرار 1514 الصادر في 14 دجنبر 1960؛ قرار 1541 الصادر في 15 دجنبر 1960، وبالتحديد الفقرة السادسة، من القرار الأول التي تؤكد على أن "كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لبلد ما تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه"، فيما تقضي الفقرة السابعة بأن تلتزم جميع الدول بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة "احترام حقوق السيادة الإقليمية لجميع الدول". ويوضح المبدأ الخامس من ملحق القرار 1541 أن الإقليم الذي لا يتمتع بالحكم الذاتي "هو الإقليم المفصول جغرافيا أو عرقيا أو ثقافيا ويتميز عن البلد الذي يحكمه"، وهو ما لا ينطبق على الأقاليم الجنوبية المغربية التي كانت عبر التاريخ وبالحجج التاريخية الدامغة جزءا من الكيان المغربي الضارب في عمق التاريخ.

ومن جهة أخرى، فإن ذات القرارات الأممية تؤكد على أن مفهوم "تقرير المصير" الذي جعل منه أعداء الوحدة الترابية للمملكة شعارهم المقدس، لا يعني بالضرورة الانفصال ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يناقض حق الدول في استكمال وحدتها وفي الحفاظ على هذه الوحدة وعلى سلامة ترابها الوطني؛

7) استنكارهم وشجبهم القويين لتجاهل الأمين العام لحقائق التاريخ وأحكام الجغرافيا، وكذا تعمده غير المبرر إغفال دور المملكة المغربية كقاعدة للاستقرار وكقوة إقليمية أساسية ذات الدور الكبير في حفظ الأمن، فضلا عن تعمد استفزاز المشاعر الوطنية للشعب المغربي، خاصة بعد أن عززتها إشارات مدانة من الأمين العام وزيارته لمنطقة أقرتها الأمم المتحدة ذاتها منطقة عازلة بمقتضى مخطط التسوية المعروف بمخطط دي كويار؛

8) استهجانهم تعمد الأمين العام تجاهل معاناة المحتجزين في مخيمات تندوف والخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرضون لها من طرف انفصاليي البوليساريو، وتجاهل المطالب الدولية بإجراء إحصاء لهؤلاء وفق ما سبق أن نصت على ذلك القرارات الدولية ذات الصلة، وإغفال الحصار المضروب على المحتجزين وعلى حقوقهم الأولية في السفر والتنقل، فضلا عن إغفال تحويل المساعدات الغذائية للمحتجزين إلى مصدر لاغتناء قيادة الانفصاليين وداعيا بالمقابل، إلى "عقد اجتماع دولي لجمع مساعدات المانحين"، مشجعا على هذا النحو هذه القيادة على الاستمرار في سياسة الريع واستعمال المحتجزين كورقة للتسول وللضغط وإمعانها في تحدي القانون الدولي الإنساني، وذلك في الوقت الذي يتطلع فيه المنتظم الدولي وكافة الضمائر الحية في العالم على قيام الأمين العام بالدور الموكول له في وقف مآسي اللاجئين من جراء النزاعات الإقليمية؛

9) استغرابهم تجاهل الأمين العام أيضا حقيقة تشبث سكان الأقاليم الجنوبية المغربية بالانتماء إلى الوطن الأم ومشاركتهم القوية والنوعية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمتعهم بكامل حقوقهم، وخاصة حقهم الثابت، غير القابل للتصرف، في الدفاع عن مغربيتهم؛

10) تنديدهم القوي بتعمد تجاهل الأمين العام للأمم المتحدة تضحيات الشعب المغربي، ومنها تضحيات ساكنة الأقاليم الجنوبية، البشرية والمادية على مدى أربعين عاما من أجل تثبيت الوحدة الترابية وتنمية الأقاليم الجنوبية وإخراجها من العزلة التي تركها فيها المستعمر، فإن عليه أن يدرك أن المغرب، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يظل رهين مزاج بعض الموظفين الدوليين في عزمه على إنهاء هذا الملف؛

11) إن البرلمان المغربي إذ يحيي باعتزاز إطلاق جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مؤخرا للعديد من الديناميات الإصلاحية والأوراش التنموية ذات الطابع الاستراتيجي بالأقاليم الجنوبية، كونها ستكرس أكثر من أي وقت مضى اللحمة الوطنية، وستحول وجه المنطقة، فضلا عن جعلها بوابة واعدة نحو العمق الإفريقي.

والبرلمان المغربي، إذ يحيي كذلك إجماع الأمة المغربية واليقظة التي عبرت عنها جميع مكونات الشعب المغربي، السياسية والمدنية، في شجب تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة، فإنه يقف تحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، بقيادة قائدها الأعلى ورئيس أركان حربها العامة، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في وقوفها الصامد دفاعا عن وحدة التراب الوطني والدود عن المكاسب الوطنية، كما يحيي بحرارة قوات الأمن، والدرك الملكي، والقوات المساعدة على دورها في استتباب الأمن والاستقرار، ويوجه تحية تقدير واعتزاز إلى مواطناتنا ومواطنينا في الأقاليم الجنوبية على انخراطهم في المسيرة الجديدة للتنمية والإصلاح وترسيخ البناء المؤسساتي.

ويؤكد أعضاء البرلمان المغربي تعبئتهم على كل الأصعدة، الداخلية والخارجية، من أجل مواصلة البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية والدفاع عن قضايا الوطن، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، ويطالب المجتمع الدولي بالعمل عاجلا على تصحيح هذا الانحراف المدان سياسيا وقانونيا وأخلاقيا، الانحراف الذي تعمده الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يقوض مسلسل التسوية ويدفع المنطقة نحو المجهول.

وفي سياق هذه التعبئة الوطنية، يعلن البرلمان المغربي بمختلف مكوناته السياسية والنقابية والمهنية والمجالية انخراطه في المسيرة الوطنية المرتقب تنظيمها غدا الأحد 13 مارس 2016 بالرباط، تنديدا بمواقف الأمين العام وتجسيدا للإجماع الوطني الصلب حول قضية الوحدة الترابية.

حرر في الرباط يوم السبت 12 مارس 2016.

<u>السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:</u>

2007 المشروع، الاعتراف ديال الأمين العام للأمم المتحدة كان في 2008. إلى اسمحتو، المهم ها احنا غنصححو هاذ الشي.

إلى اسمحتو، أعطي الكلمة للسيدة أمين المجلس لتلاوة البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

<u>السيدة صباح بوشام، أمينة المجلس:</u>

باسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

مولاي صاحب الجلالة والمهابة، دام لكم العز والتمكين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، يتشرف خديما الأعتاب الشريفة، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، أصالة عن نفسيهما ونيابة عن كافة أعضاء برلمان المملكة المغربية بأن يرفعا إلى السدة العالية بالله أصدق آيات الولاء والإخلاص، ضارعين إلى الله عزوجل أن يحفظنا فيكم وفي أسرتكم الملكية الشريفة، ويكلل خطواتكم ومساعي جلالتكم بالتوفيق والسداد.

كما ننهي إلى مقامكم العالي بالله، يا مولاي، أن برلمان مملكتكم السعيدة، عقد دورة استثنائية، بطلب من مجموع الفرق والمجموعات البرلمانية، حضر إليها جميع النائبات والنواب والمستشارات والمستشارين، أعضاء كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك على إثر التصريحات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، أثناء زيارته للمنطقة مطلع هذا الشهر، شهر مارس 2016.

وهكذا، يا مولاي، فبعد الاستماع إلى التوضيحات التي قدمها السيد رئيس الحكومة حول هذه التصريحات والمواقف التي عبر عنها المسؤول الأممي، وكذا الاستماع إلى تدخلات رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية في السياق نفسه، عبر أعضاء مجلسي البرلمان عن إدانتهم القوية، بلسان واحد وإرادة وحدوية، لهذا التوجه المنحاز والموقف اللا مسؤول الذي عبر عنه الأمين العام الأممي.

كما أكد أعضاء برلمان مملكتكم السعيدة عن رفضهم القاطع لهذا الانحراف الخطير المؤسف عن جادة الحق وعن مقتضيات الحياد السياسي والقانوني والأخلاقي التي ينبغي أن يلتزم بها، بل وأن يتصف بها كل مسؤول أممي، تفترض فيه النزاهة في الوساطات والتبصر في التصريح أو في الخطوة أو في المبادرة أو في القرار.

لقد عبر أعضاء البرلمان في هذه الدورة الاستثنائية، يا مولاي، عن استغرابهم واندهاشهم وغضبهم واستنكارهم لهذا الانحراف المستفز لضمير أمتنا المغربية، والمسيء لأبسط قواعد وأخلاقيات التعامل الدبلوماسي الدولي، في ما بدا أنه موقف يريد التغطية على فشل ذريع في تدبير هذا الملف طيلة ولاية الأمين العام على رأس الأمانة العامة للمنظمة الأممية.

وإن أعضاء البرلمان في المملكة المغربية وهم يقفون وقفتهم الوحدوية هذه، فإنما ليعبروا عن التحام ووحدة الصف الوطني، ويمثلوا إرادة شعبنا بمجموع مكوناته وتعبيراته وفئاته وشرائحه وقواه الوطنية الحية، مجندين ملتحمين وراء عاهل الأمة وقائدها وحامي أمنها واستقرارها ووحدتها وثغورها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأعز أمره.

حفظكم الله وأبقاكم الله، يا مولاي، ذخرا وملاذا لشعبكم الوفي وأقر عينكم بولي العهد المحبوب صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته المصونة الأمير الجليلة لالة خديجة، وشد أزركم بصنوكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وحفظكم في سائر أفراد أسرتكم الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب وبالإجابة قدير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديما الأعتاب الشريفة، رئيسا مجلسي البرلمان:

راشيد الطالبي العلمي عبد الحكيم بن شماش.

وحرر بالرباط، في السبت 2 جمادى الثانية1437،

الموافق لـ 12 مارس 2016.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بعد الاستماع إلى المداخلات ثم الاستماع إلى البيان والبرقية، نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال الدورة الاستثنائية، اختتمت الدورة.

ورفعت الجلسة.

شكرا لكم.